CD/PV.988
30 June 2005

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والثمانين بعد المائة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد فيغير ستروميـن (النرويج)

(A) GE.05-62180 261005 261005

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٨٨ لمؤتمر نزع السلاح.

سنودع اليوم زميلنا الموقر، سفير ألمانيا، السيد فولكير هايتربرغ، الذي سيغادر جنيف عن قريب للاضطلاع بمهام هامة جديدة.

لقد ترك السفير هايتربرغ بصماته المتميزة على مؤتمر نزع السلاح. حيث مثل بلده لفترة أربع سنوات تقريباً متميزاً بالمرجعية وبوضوح الرؤية وبالمهارة الدبلوماسية. وكان السفير هايتربرغ يدعو دائماً وبقوة إلى إعادة هذا المؤتمر إلى العمل الموضوعي. وقد بذل جهوداً كبيرة لاستطلاع سبل ووسائل تسمح بوضع برنامج عمل لهذا المؤتمر. وقد اتضح ذلك بصفة خاصة خلال تقلد ألمانيا منصب رئاسة المؤتمر في عام ٢٠٠٢، عندما أسهم في تقديم ما يسمى بـ "اقتراح السفراء الخمسة" لوضع برنامج عمل للمؤتمر. وفضلاً عن ذلك، وجه السفير هايتربرغ انتباهنا، في أحيان كثيرة، إلى جوانب جديدة لقضايا جوهرية ساعدت في إثراء مناقشاتنا واستوفتها. وأحد الأمثلة الجيدة على ذلك، هو شروع السفير هايتربرغ في مناقشة تتناول الأخطار الجديدة الناجمة من احتمال استخدام الجماعات الإرهابية لمواد مشعة. وهذه الفكرة وغيرها من الأفكار حفزت المؤتمر على البحث عن حلول.

فباسم المؤتمر وأصالة عن نفسي، أتمنى للسفير هايتربرغ ولأسرته التوفيق والسعادة مستقبلاً.

لدي على قائمة المتحدثين لجلسة اليوم ٢٢ متحدثاً. وآمل أن نتمكن من الاستماع إليهم جميعاً قبل موعد الغداء. وأنتقل مباشرة إلى قائمة المتحدثين دون مزيد من التأخير. وأول متحدث على القائمة هو ممثل ألمانيا. يسعدني أن أعطيك الكلمة سعادة السفير هايتربرغ.

السيد هايتربرغ (ألمانيا) (الكلمة بالإنكليزية): أشركم سيدي الرئيس على العبارات الرقيقة للغاية التي أثرت فيَّ بالفعل. وفيما يتعلق ببياني، أود قبل كل شيء أن أتحدث بشأن الموضوع الذي اقترحتم مناقشته بصفة خاصة أثناء الجلسة العامة لهذا اليوم، وهو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومن ثم سأبدي بعض الملاحظات الختامية عن وضع برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح.

فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإن التطور التكنولوجي السريع والتغييرات السياسية التي حدثت في السنوات الأخيرة، جعلت الفضاء الخارجي مجالاً هاماً من مجالات الحد من الأسلحة الوقائية. وتزداد أهمية الاستخدام المدني والتجاري للفضاء الخارجي، كما يزداد اعتماد المجتمعات الصناعية للغاية على نظم تستند إلى الفضاء الخارجي، لا سيما في مجالات الاتصالات والملاحة وحماية البيئة وتوقعات أحوال الطقس ورصدها. وفي الوقت نفسه، يؤدي الاستخدام العسكري للفضاء الخارجي دوراً متنامياً، أيضاً. وعلى ضوء هذه التطورات، أصبحت اللوائح الإطارية للاستخدام المدني الذي يمكن التعويل عليه وكذلك الاستخدام العسكري المشروع للفضاء الخارجي، أمراً ضرورياً حتى لا يصبح الفضاء الخارجي منطقة غير آمنة. وليس الحد من الأسلحة ونزع السلاح غايتين في ذاتهما وإنما يُعدان أداتين لزيادة الأمن. والإطار القانوني المعمول به اليوم الذي لا يحظر إلا انتشار أسلحة الدمار الشامل، والقواعد العسكرية وتفجيرات التجارب النووية، غير كاف، فيما يبدو، ويتطلب التعديل.

لقد أعلنت ألمانيا صراحة، إلى جانب الغالبية العظمى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عن اعتراضها على نشر أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي، وهي تؤيد الشروع في مناقشات وإن أمكن إجراء مفاوضات بشأن إبرام "اتفاق دولي لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" في إطار مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

وكما أكد قرار الأمم المتحدة ٥٩/٦٥ من جديد، فإن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، يؤدي دوراً أساسياً في المفاوضات المتعلقة بهذا الاتفاق المتعدد الأطراف وهو مدعو إلى الانتهاء من مناقشة وتحديث الولاية المنصوص عليها في قراره المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ (CD/1125) وإلى إنشاء لجنة مخصصة. ومن هذا المنطلق، فإن ألمانيا تكرر دعمها لإنشاء لجنة مخصصة تتناول مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، على النحو الوارد في الفقرة ٤ من الاقتراح المعدل الذي قدمه السفراء الخمسة (CD/1693/Rev.1).

وفضلاً عن ذلك، ترحب ألمانيا بأي جهد يبذل في هذا المجال، وعلى سبيل المثال، فهي ترحب بورقة العمل الروسية - الصينية (CD/1679) المعنونة "عناصر محتملة لاتفاق قانوني دولي يُعقد في المستقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي"، وكذلك بمختلف الورقات غير الرسمية التي تتناول جوانب تتعلق بإمكانية التوصل إلى اتفاق في المستقبل يمكن استخدامه أساساً لإجراء مناقشات في المستقبل تتعلق بمضمون الموضوع.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، وعندما أرجع النظر إلى السنوات الأربع من عمل مؤتمر نزع السلاح، أرى أنني تشرفت، خلال رئاسة ألمانيا مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٢، بصياغة اقتراح السفراء الخمسة، الذي قُدم إلى مؤتمر نزع السلاح بصيغته الأولى عندما كانت ألمانيا تترأس المؤتمر. وقد حظي هذا الاقتراح المشترك بين المجموعات بشأن برنامج عمل المؤتمر بأكبر دعم حصل عليه حتى الآن أي اقتراح لبرنامج عمل المؤتمر. إننا نعلم جميعاً أن عدداً قليلاً للغاية من البلدان غير مستعد للانضمام إلى توافق في الآراء بشأن هذا الاقتراح، أو تقديم تعديلات على الأقل، تجعله يوافق عليه. ويجدر التذكير بان اقتراح السفراء الخمسة قُدم كوثيقة قابلة للتعديل. وقد شجعني ما استمعت إليه خلال جلساتنا العامة الرسمية بشأن القضايا الأساسية الأربع المعروضة على مؤتمر نزع السلاح - المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ نزع السلاح النووي؛ منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ ضمانات الأمن السلبية - من مواصلة دعم اقتراح السفراء الخمسة على نطاق واسع.

إن ألمانيا تواصل دعم اقتراح السفراء الخمسة بوصفه الاقتراح الرسمي الوحيد المعروض على مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع برنامج عمل له، كما أنها ما تزال تعتقد أن ذلك البرنامج هو حل توفيقي حقيقي ينبغي أن تقبله جميع البلدان الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إذا ما كانت هناك بالفعل إرادة سياسية - على النحو الذي يشار إليه في معظم الأحيان داخل هذه القاعة - للتغلب على حالة الجمود التي يعيشها المؤتمر وإعادته إلى العمل الجاد وفقاً لولايته بصفته هيئةً تفاوضيةً لا هيئةً تداولية.

وتظـــل ألمانيا مستعدة لقبول حلول توفيقية أخرى تجذب توافقاً في الآراء، مثل الجهود التي بذلها الرئيس الهولندي لمؤتمر نزع السلاح التي تتضمنها الورقة المعنونة "غذاء الفكر".

إن مؤتمر نزع السلاح هو محفل متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح ووقف التسلح. والقاعدة السياسية للتعددية في إطار السياسات الدولية هي أن تكون الدولة مستعدة لمراعاة مصالح ومواقف الدول الأخرى في تحديد موقفها والبحث عن حلول مشتركة للقضايا العالقة.ويُشار في أحيان كثيرة في هذه القاعة إلى أن المصالح الأمنية للـــدول تتســـم بطابع خاص. هذا أمر صحيح، ولكنه لا يمكن أن يُستخدم كذريعة للتخلي عن المرونة أو اتباع سلوك "أنك إما توافق على موقفي أو أنني أرفض التعامل معك". وتعتقد ألمانيا أن اقتراح السفراء الخمسة لبرنامج عمـــل لمؤتمر نزع السلاح يراعي المصالح الأمنية لجميع الدول الأعضاء في المؤتمر. ولو أن جميع الدول الأعضاء في مؤتمـــر نزع السلاح تترجم بصدق إلى الواقع ما تشير إليه في معظم الأحيان من مصلحة سياسية في تعددية فعالة حقيقية في مجال نزع السلاح والحد من التسلح، فسيكون بإمكاننا أن نوافق، بل إننا سنوافق، على برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام، أود أن أقدم أخلص التمنيات إلى السيد آبه، الأمين العام المساعد، الذي انضم إلينا اليوم، وإلى الســـيد أوردزونيكـــيدزه، وإلى الســـيد رومان موري، الأمين العام المساعد، وإلى صديقنا القديم السيد خيريث زاليسكي، وإلى أعضاء المجتمع المدني الذين يتابعون بياناتنا اليوم من شرفة الجمهور، وإلى جميع الوفود، والزملاء والأصـــدقاء في مؤتمر نزع السلاح. وسيواصل وفدي تقديم الدعم إليكم، وذلك رغم انتهاء عضويتي في المؤتمر، وأتمنى لمؤتمر نزع السلاح التوفيق.

الرئـــيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا، السفير هايتبرغ على كلمته وعلى العبارات الرقـــيقة للغاية التي خص بها الرئاسة. وأود في هذه المرحلة أن أعبر عن شكري للسيد آبه، الأمين العام المساعد، لانضمامه إلينا. فحضوره في هذه الجلسة العامة هو دليل على اهتمامه المتواصل في عمل المؤتمر وكذلك على دعمه المتواصل للجهود المبذولة في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

المتحدث المقبل على قائمتي هو ممثل فرنسا السيد ديباكس.

الســـيد ديـــباكس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود بدوري أيضاً أن أرحب بانضمام السفير آبه ،الأمين العام المساعد إلينا في هذه الجلسة. سيدي الرئيس، لقد طلبت إلينا أن نتحدث خلال خمس جلسات عامة عن مواضيع رئيسية تتعلق بمؤتمر نزع السلاح. واليوم، وبعد أن تحدثنا عن القضايا الجديدة، ونزع السلاح، و"الوقف" فإننا نستجيب إلى دعوتك الرابعة لتناول موضوع منع سباق التسلح في الفضاء أو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

من الطبيعي أن أتناول في كلمتي الكلمة التي ألقاها ممثل هولندا السفير كريس ساندرز بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي أمـــام الجمعـــية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين المعقودة في نيويورك في ١٩ تشرين الأول/أكـــتوبر ٢٠٠٤. لقد تضمنت هذه الكلمة ثلاثة أفكار رئيسية. أولها، يجب منع سباق التسلح في الفضاء بســـبب زيادة مشاركة المجتمع الدولي في أنشطة تستهدف ضمان التنمية والتقدم. والفكرة الرئيسية الثانية تعيد

التأكيد على أن أي قرار بشأن منع سباق التسلح في الفضاء ينبغي أن يُتخذ في إطار مؤتمر نزع السلاح الذي هو المحفل الوحيد لعقد مفاوضات متعددة الأطراف تتعلق بنزع السلاح. وثالثاً، تتمثل الفكرة الرئيسية الأخرى التي قدمها الاتحاد الأوروبي في دعم إنشاء هيئة فرعية داخل هذا المؤتمر لكي تتناول هذا الموضوع بالاستناد إلى ولاية يوافق عليها جميع الأطراف.

إن موقف الاتحاد الأوروبي يتطابق مع النهج الذي يتبعه بلدي، الذي شارك بنشاط في العمل المتعلق بهذا الموضوع منذ بداية الثمانينات في محفلنا في جنيف. ومنذ بداية مناقشة هذا الموضوع وفرنسا تؤيد استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ويرى بلدي أن ذلك سيظل التحدي الأساسي المطروح أمام الأمن الدولي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، ذكر رئيس جمهورية فرنسا أن عدم تسليح الفضاء هو عنصر هام. وعلى الرغم من جميع مغريات الحرب الباردة، فقد تمكننا من المحافظة على الفضاء خالياً من الأسلحة ويجب علينا أن نحافظ على ذلك. ولن تكون من مصلحة أية دولة أن نفتح باباً يصعب إغلاقه. فلا يمكن لأحد أن يحافظ على احتكار هذا المجال، وستكون النتيجة سباق تسلح جديد تكون نتيجته كارثة للجميع.

وهذا الموقف الذي أعربت عنه أرفع شخصية في حكومة بلدي لا يزال يوجه النهج الذي يتبعه وفدي. ويترتب على هذا النهج ثلاثة مبادئ رئيسية. أولها مبدأ وصول الجميع بحرية إلى الفضاء للأغراض السلمية. وثانيها، صون أمن وآمان الأقمار الصناعية في الغلاف الجوي. وثالثها الحاجة إلى مراعاة مصالح الدول المشروعة في مجال الدفاع.

لقد تناول مؤتمر نزع السلاح منذ أكثر من ثلاث سنوات، موضوع منع سباق التسلح في الفضاء، إلى جانب مواضيع أخرى تختلف عنه في طبيعتها .ونحن نعتقد أن هذا الوضع مصطنع في جوانب عديدة منه. لقد رأينا كلاً من الصين وروسيا تبذلان جهوداً كبيرة للتوصل إلى موقف أكثر مرونة بشأن الولاية التي ربما سيتم إسنادها إلى لجنة مخصصة لتتناول هذا الموضوع. كما أحطنا علماً بالمقترحات الواردة في الورقة غير الرسمية التي اقترحها السفير كريس ساندرز المعنونة" غذاء الفكر". ونظل على اقتناع بأنه يجب النظر في موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، كأي موضوع آخر، بصورة منفصلة عن المواضيع الأخرى، ووفقاً لما يستحقه.

وقبل أن أختتم كلمتي، ولما كان زميلنا وجارنا السفير فولكر هايتربرغ يودعنا اليوم، أود أن أذكره بكلمات الوداع التي وجهها إليه سفيرنا، فرانسوا ريفاسو، في الأسبوع الماضي، لأنني أعلم بأنه لن يكون حاضراً اليوم. لقد تحدث من الصميم وببراعة. وسيعدني أن أكرر كلماته اليوم وأنقل إلى زميلنا وصديقنا أطيب تمنيات الوفد الفرنسي، في مهامه المهنية المقبلة وحياته الخاصة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى ممثلة جنوب أفريقيا، السفيرة ميتشالي.

السفيرة ميتشالي (جنوب أفريقيا) (الكلمة بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن يضم صوته إلى البلدان التي تمنت للسفير هايتربرغ التوفيق في مهنته الجديدة.

لقد أعربت حكومة جنوب أفريقيا في محافل دولية متعددة سابقاً عن انشغالها بمواصلة التسلح في الفضاء الخارجي الذي يبعث على القلق. وكدليل على هذا القلق، شاركت جنوب أفريقيا بنشاط في أنشطة عديدة لمؤتمر نزع السلاح خُصصت لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وتضمن ذلك المشاركة في النظر في الوثيقة CD/1679، التي قدمها كلٌ من الصين وروسيا في عام ٢٠٠٢، المعنونة "عناصر محتملة لاتفاق قانوني دولي يُعقد في المستقبل عن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي".

وتواصل حكومة جنوب أفريقيا بلا كلل ولا ملل دعم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي كدليل على التزامها بمنع التسلح في الفضاء الخارجي الذي قد يؤدي إلى سباق تسلح إذا لم يتم كبحه. ويجري وفدي حالياً دراسة لآخر ورقة مواضيعية غير رسمية شارك في تقديمها كل من الصين والاتحاد الروسي بشأن قضايا التعريف فيما يتصل بالصكوك القانونية المتعلقة بمنع تسليح الفضاء الخارجي. وترحب جنوب أفريقيا بهذه الورقة غير الرسمية، التي ستقطع شوطاً بعيداً نحو سد الثغرة في الوثيقة CD/1679، التي لا تتضمن فرعاً خاصاً يدرج المصطلحات والتعاريف. ويرحب وفدي أيضاً بنية الاتحاد الروسي والصين تنظيمَ اجتماع مفتوح العضوية لمناقشة جميع الورقات المواضيعية غير الرسمية الثلاث التي قدماها إلى المؤتمر. كما نرحب بنفس الحماس بمؤتمرات وحلقات العمل المواضيعية التي قام بتنظيمها الاتحاد الروسي والصين بالتعاون مع مؤسسات أخرى معنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ونشيد بالمجتمع الدولي لاغتنام الفرص التي تتيحها جميع هذه الأنشطة للتأكيد على عدم اتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤدي على تسليح الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، نعتقد أننا بصفتنا أعضاء في المجتمع الدولي، لا نستطيع السماح بأن يصبح الفضاء الخارجي ساحة جديدة للمعارك.فنحن نرى أن ذلك ما سيحدث بالضبط إذا ما لم نمنع مثل هذا التسليح من خلال اتخاذ تدابير تحظر استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي.

إنه إذا وضعنا ذلك نصب أعيننا يصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يوافق مؤتمر نزع السلاح، دون تأخير، على برنامج عمل يمهد السبيل إلى مزيد من المناقشات بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وسيتضمن ذلك بالطبع أيضاً إمكانية التفاوض بشأن صك دولي ملزم قانوناً بشأن الموضوع. أقول هذا لأنني أعتقد أن المعاهدات المتفاوض بشأنها على المستوى الدولي في مجال نزع السلاح ساهمت، وستواصل في المساهمة بصورة جوهرية في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا لا تعارض كثيراً هذه الجلسات العامة الرسمية، فينبغي أن لا نغفل هدفها الرئيسي المتمثل في تشجيع مؤتمر نزع السلاح على اعتماد برنامج عمل يرسخ التزام مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض بشأن تدابير نزع السلاح. وإذا لم نضع هذا الهدف في نصب أعيننا ونواصل التصدي لما يبدو الآن تقليدياً "كأسلوب العمل المعتاد"، فلن ترق جهودنا إلى مستوى التوقعات. وفضلاً عن ذلك، فإننا سنخاطر في تحويل هذه الهيئة من محفل للتفاوض بشأن موضوع نزع السلاح إلى محفل لمناقشة ذلك الموضوع.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة جنوب أفريقيا على بيانها. والآن أعطي الكلمة إلى السفيرة فرناندو، ممثلة سري لانكا.

السيدة فرناندو (سري لانكا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها المؤتمر منذ تقلدكم منصب الرئاسة، اسمحوا لي أن أعرب عن درجة سروري وفدي لتقلكم منصب الرئاسة وعن رغبته في تقديم تعاونه الكامل لإنجاح فترة رئاستكم المؤتمر. ويود وفدي أن يرحب أيضاً بالسيد آبه، الأمين العام المساعد، الذي نادراً ما يكون حاضراً معنا - يسعدني أن أراك معنا - وأن يودع مع الوفود الأخرى السفير هايتربرغ الذي سيغادر المؤتمر لتقلد منصب جديد.

إن اقتراحكم عقد الجلسات العامة الأربع عن بنود جدول الأعمال قد استجاب لنفاذ صبر غالبية الوفود ومن ضمنها وفد بلدي، في إرجاع مؤتمر نزع السلاح إلى العمل، وإن تعين علينا أن نتريث لظهور علامات الإرادة السياسية من العواصم، وعلى حد قولكم"بل أدنى تعديل في التوجيهات والمواقف المعمول بها حتى الآن بشأن القضايا العالقة". وكوننا قد حصلنا على قائمة كاملة بأسماء المتحدثين حتى الآن بشأن كل بند من هذه البنود، يعكس في رأيي في الواقع، إرادة الوفود، غالبية الوفود، في إعادة المؤتمر إلى العمل.

ولأغراض تسجيل موقف سري لانكا، اسمحوا لي أن أشير أيضاً إلى أن وفدي مستعد للموافقة على اقتراح السفراء الخمسة أو على أي اقتراح أخر يحظى بتوافق الآراء بشأن برنامج عمل للمؤتمر. والورقة المعنونة "غذاء الفكر" التي تم تقديمها أثناء ترأس السفير كريس ساندرز المؤتمر والتي تم التوسع فيها خلال فترة ترأس السفير تيم كوهيغلي المؤتمر، تعكس الجهود الشجاعة المبذولة لإخراجنا من المأزق الحالي. وأثناء الجلسات العامة الحالية، أكدت وفود عديدة، من جديد، على اعتقادنا بالأهمية المستمرة لمؤتمر نزع السلاح ونرجو منك، سيدي الرئيس أن تحاول معرفة ما إذا كان بالإمكان إحراز تقدم في أي اقتراح عملي تم تقديه مثل الاقتراح المتعلق بإنشاء أفرقه عمل تعالج المواضيع الملحة.

وسيدلي بعد قليل سفير إثيوبيا، السيد ييمر بكلمته بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١، وسري لانكا تؤيده بالكامل في كلمته.

لقد أُبرم، خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية عدد من المعاهدات والاتفاقات لحماية الموجودات الفضائية، ولا تزال معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، التي أبرمت في السنوات المبكرة لاستكشاف الفضاء، أهم معاهدة من بين هذه المعاهدات المبرمة. وإننا إذ نقترب من الذكرى الأربعين للتوقيع على معاهدة الفضاء الخارجي، نحث الدول الأعضاء على العمل نحو إضفاء الطابع الدولي على معاهدة الفضاء الخارجي، التي تضم حالياً ٩٨ دولة من الدول الأعضاء. وأطلب إلى الوفود التي تشك اليوم في الحاجة إلى التفاوض بشأن قانون معاهدة في ميدان نزع السلاح، النظر في درجة هشاشة الموجودات في الفضاء المتعلقة بالتجارة والاتصالات والتحقق والاستخبارات في حالة عدم وجود هذا النظام القانوني المتعدد الأطراف المعمول به.

والحجة التي يقدمها وفدي في الواقع هي أن هناك حاجة إلى الاستمرار في زيادة المساعي المشتركة فيما بين جميع الدول الأعضاء لمنع التسليح، بغية المحافظة على الفضاء كملاذ للأغراض السلمية التي تفيد جميع الشعوب. ونود الإشارة مرة أخرى إلى أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو أسهل من محاولة الحد من هذا التسلح أو وقف سرعته بعد أن يبدأ. فلا يستطيع العالم أن يتحمل تكاليف المنافسة الباهظة الثمن في الفضاء الخارجي في الوقت الذي يواجه فيه تحديات عديدة للغاية مثل الفقر والجوع والمرض والحرمان.

سيدي الرئيس ذكرتم في كلمتكم الافتتاحية أننا سنحتفل عن قريب بمرور عقد من الزمن دون أن نتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل للمؤتمر. إنني في هذا السياق أود أن أذكّر جميعنا بأهمية العمل المبكر الذي تم إحرازه في إطـــار اللجـــنة المخصصة المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في أثناء دوراتها، وكان آخرها في عام ١٩٩٤. ففي أثناء انعقاد اللجنة المخصصة المعنية بنزع السلاح في وقت سابق يعود إلى عام ١٩٩٣ وجهت فرنسا دعوة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة في الفضاء الخارجي لتعزيز نظام المعاهدة القائمة ومنع استخدام الفضاء لأغراض عدائية. كما تم تقديم اقتراح للإخطار المبكر عن إطلاق أجسام في الفضاء، الذي تم تطويره فيما بعد. وكان في إطـــار اللجـــنة المخصصة المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أن تم لأول مرة تناول موضوع النفايات الفضائية وهو موضوع توصلت اللجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي إلى استنتاجات بشأنه.

إن المبادرة الروسية الصينية الراهنة لتطوير عناصر ممكنة لاتفاق قانوني دولي بشأن منع تطوير الأسلحة في الفضاء الخارجي هي بمثابة خطوة هامة نأمل في أن تسهم بصورة إيجابية في بذل جهود للاتفاق بشأن ولاية للجنة مخصصة لمعالجة هذا الموضوع في إطار مؤتمر نزع السلاح.

لقد درج بلدي سري لانكا ومصر على تقديم قرار إلى اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بعنوان "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" يدعو إلى استئناف التفاوض بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في أقرب وقت في إطار مؤتمر نزع السلاح. وبمرور الوقت، ما انفك قرارنا يحظى بدعم متزايد مما يعكس الاهتمام الدولي المتنامي في إيجاد سبل جماعية للمحافظة على فضاء يسوده السلم.

وقد اقترح رئيس وزراء كندا عند مخاطبته الجمعية العامة في السنة الماضية، سلسلة من الإجراءات الداعية إلى توسيع نطاق الحظر التي تفرضه معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ليشمل جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك جميع الأسلحة المتمركزة في الفضاء. وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد أن نذكر أنفسنا بأن أول قرار اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ دعا إلى القضاء على جميع الأسلحة النووية وعلى "جميع الأسلحة الرئيسية التي يمكن أن تصبح أسلحة دمار شامل". وعلى الرغم من أننا نميل اليوم إلى تعريف أسلحة الدمار الشامل تعريفاً ضيقاً للغاية، فقد آن الأوان إلى العودة إلى التعريف السابق الأوسع لأسلحة الدمار الشامل الذي قد يشمل أيضاً الأسلحة التقليدية أو الأنواع الجديدة لنظم الأسلحة التي يمكن استخدامها لأغراض الدمار الشامل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة سري لانكا على كلمتها. وأعطي الكلمة إلى السفيرة ويلان، ممثلة آيرلندا.

الســـيدة ويلان (آيرلندا) (الكلمة بالإنكليزية): إن احتمالات حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتسليحه تضيف بالفعل بعداً جديداً إلى المناقشات المتعلقة بكل من نزع السلاح النووي ومنع الانتشار الـــنووي. و الطائفة الآخذة في التوسع للتطبيقات الفضائية في المجالات التقنية والمدنية والعسكرية قادرة على أن تتسبب في تضارب المصالح التي يزداد احتمال وقوعها. وكلما ازداد الوصول إلى الفضاء كلما ازدادت المخاوف المـــتعلقة بالأمن والاستخدام المزدوج. ولذلك، فإن آيرلندا تأمل في أن يشرع مؤتمر نزع السلاح، دون مزيد من الـــتأخير، في عملـــية قادرة على أن تؤدي إلى التوصل إلى اتفاق على عدم تسليح الفضاء الخارجي. ومؤتمر نزع

السلاح بحاجة ملحة إلى اتخاذ إجراء يتعلق بهذا الموضوع الذي يشكل البند ٣ من جدول أعماله. فعلينا أن نواجه التحديات في مجال الفضاء من خلال السعي بنشاط إلى التوصل إلى توافق في الآراء بدلاً من أن ننتظر ظهور مصالح لا يمكن التوفيق فيما بينها.

لقد قام عدد من الدول الأعضاء بتيسير اجتماعات للخبراء وحلقات دراسية بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ وقد ساعد ذلك في تعزيز التفاهم والثقة. وقدمت بعض هذه الاجتماعات والحلقات الدراسية اقتراحات جديدة بل ومنقحة إلى مؤتمر نزع السلاح تستهدف التقدم في عملنا في هذا المجال. وهذا البند من جدول أعمالنا هو المكون الأساسي للمبادرات المتتالية الرامية إلى كسر الجمود في عملنا، بما في ذلك المبادرة الأخيرة المتمثلة في تقديم الورقة المعنونة "غذاء الفكر". والتنازلات التي تم تقديمها خلال ذلك لم تكن غير هامة.

وقد حظي القرار ٦٥/٥٩ بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين في كانون الأول/ديسمبر، بدعم كبير من الدول الأعضاء، بما في ذلك آيرلندا. وفي هذا القرار، كررنا التأكيد على أن مؤتمر نزع السلاح له دور رئيسي في التفاوض بشأن اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه. وفضلاً عن ذلك، لقد دعونا مؤتمر نزع السلاح إلى أن يقوم في خلال دورته لعام ٢٠٠٥ باستكمال دراسة وتحديث الولاية ذات الصلة وإنشاء لجنة مخصصة في أقرب وقت ممكن معنية بمنع سباق التسلح. وللأسف، وكما هو الحال في مناسبات عديدة، فإن آراء الغالبية تكون غير ذات أهمية. فنحن الآن قد أمضينا فترة لا بأس بها من مدة دورتنا لهذا العام دون أن نحرز أي تقدم.

وتواصل حكومتي دعم الجهود المبذولة في إطار مؤتمر نزع السلاح وفي محافل أخرى، الرامية إلى خلق زخم لإحراز التقدم في مجال منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونرى أن ذلك وسيلة لضمان نهج دولي أكثر بناء إزاء الفضاء الخارجي بوصفه ملكية مشتركة للجميع. ونحن نرحب بالمبادرات التي اتخذها الوفود لإيجاد حل شفاف ومأمون لهذا الموضوع. ونرى أنه يتعين على مؤتمر نزع السلاح الآن أن يأخذ هذه المبادرات بحزم أكبر وأن يسعى إلى النهوض بها من خلال تنظيم الدراية التقنية المتعلقة بالموضوع وفي الوقت نفسه بناء الثقة اللازمة للتوصل إلى توافق سياسي في الآراء.

وأخيراً أشيد بالسفير هايتربرغ على بيانه المتعلق ببرنامج عمل للمؤتمر وأتوجه إليه بالشكر على مساهمته في مؤتمر نزع السلاح خلال فترة تمثيل بلده وأتمنى له التوفيق في المستقبل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل آيرلندا على كلمته. والآن أعطي الكلمة إلى السفير ماير، ممثل كندا.

السيد ماير (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أضم صوتي إلى أصوات الذين رحبوا بحضور السيد آبه، الأمين العام المساعد، معنا اليوم وأتمنى لزميلنا فولكير هايتربرغ التوفيق في مساعيه المهنية والأسرية المقبلة.

ولا أنـــوي اليوم أن أعرب عن موقف جديد لكندا بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. فهذا الموقف لم يتغير لأكثر من عقدين: يجب حظر جميع الأسلحة المتمركزة في الفضاء، وينبغي دون مزيد من التأخير التفاوض بشأن صك دولي يطبق هذا الحظر الشامل. وقد تم إعادة التأكيد على ذلك منذ فترة وجيزة للغاية عندما خاطـــب رئيس وزرائنا الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ومرة أخرى عندما خاطب وزير خارجية بلدي مؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس من هذا العام.

كلا، فإنني أنوي، بدلاً من ذلك، الإعراب عن قلق حكومتي المتزايد بشأن العزوف الصريح الذي تبديه هذه الهيئة فيما يتعلق باتخاذ إجراء في هذا المجال، وهذا العزوف يدفع البعض إلى النظر في سبل بديلة للتوصل إلى هدف مشترك على نطاق واسع يتمثل في عدم تسليح الفضاء الخارجي.

وبـــدلاً مـــن تكـــرار التزامـــنا للمرة الألف، فنحن بحاجة إلى اتخاذ القرارات اللازمة لاستئناف العمل الموضـــوعي. ومع ذلك، وعلى حد قول الرئيس النرويجي لمؤتمرنا حالياً، فإننا لن نحقق أي تقدم ما لم تبد الدول استعدادها للتصدي للقضايا الرئيسية مباشرة.

وعلى الرغم من الطريق المسدود المعقد، فقد كان هناك، بالطبع، بعض المدخلات التي تستحق الثناء عند النظر في مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في إطار مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أذكر في هذا الصدد، المناقشـــة التي خُصصت لهذا الموضوع في الجلسة العامة المعقودة في ٢٦ آب/أغسطس عام ٢٠٠٤، وتعميم ورقة العمـــل المشتركة بين الاتحاد الروسي والصين (CD/1679) المؤرخة حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن مشروع عناصر لاتفاق منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والورقات اللاحقة المواضيعية غير الرسمية التي قدمها الوفدان، التي تتوسع في القضايا الهامة المتعلقة باقتراح اتفاق.

كمـــا نحيط علماً بالإجراءات الهامة التي اتخذتها حلقات العمل الثلاث بشأن موضوع أمن الفضاء، التي شـــارك فـــيها خـــبراء مـــن منظمات حكومية وغير حكومية وأوساط أكاديمية، وعُقدت في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وآذار/مارس ٢٠٠٤ وآذار/مارس ٢٠٠٥. وقد ساعدت هذه المناقشات في إلقاء الضوء على جوانـــب مفيدة عديدة لهذا الموضوع وساهمت في تثقيف مجتمع نزع السلاح في جنيف فيما يتعلق بهذا الموضوع المعقد.

إن كندا لا تزال تفضل صراحة إنشاء لجنة مخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في إطار مؤتمر نـــزع السلاح تسند إليها ولاية على النحو المنصوص عليه في اقتراح الوزراء الخمسة والورقة غير الرسمية المعنونة "غـــذاء الفكر". وفي هذا الصدد، نأمل في أن تلقى جهود الرئيس المستمرة في تعزيز اعتماد برنامج عمل للمؤتمر النجاح وأن يمكن ذلك المؤتمر من القيام بأمور منها إعادة إنشاء مثل هذه الهيئة.

وريثما يتم ذلك، فإن كندا تؤيد، كخطوة إيجابية نحو الأمام، جدولة سلسلة من مناقشات لموضوع واحد تتم في جلسات عامة في حالة انعدام برنامج عمل للمؤتمر أو إجراء مناقشة مماثلة تتركز على موضوع واحد تتم في إطـــار فـــريق للخبراء على النحو الذي تم اقتراحه في السابق. ومن شأن مناقشات منع سباق التسلح في الفضاء

الخارجي أن تعالج مواضيع محددة ومفصلة مثل التعاريف والنطاق والشفافية والتحقق، أي جميع الجوانب الضرورية للتوصل في نهاية الأمر إلى إبرام صك ملزم قانوناً.

وربما تمكن أعضاء مؤتمر نزع السلاح، أيضاً، من استطلاع وتقييم أفكار مختلفة لاتخاذ إجراء مكمل يتطلب التزامات أو تعهدات سياسية تتعلق بالأمن الفضائي. وقد تضمنت الأفكار المفيدة التي تم طرحها بالفعل فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، على سبيل المثال، اقتراحات بالتعهد بعدم المبادأة بالنشر، ومدونات قواعد السلوك المتعلقة بالنشاط الفضائي وتوسيع نطاق الالتزامات بعدم التدخل في الوسائل التقنية الوطنية المتمركزة في الفضاء (التوسع في الأحكام القائمة المنصوص عليها في الاتفاقات الثنائية، ولكن أيضاً في الاتفاقات المتعددة الأطراف مثل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا).

ونرى أن من الجدير، فيما يبدو، النظر في مثل هذه الأفكار كجزء من نهج أوسع نطاقاً للأمن الفضائي. كما يمكن لاقتراحات كهذه أن تفيد في تعزيز بيئة سياسية - دبلوماسية تؤدي إلى التفاوض بشأن اتفاق متعدد الأطراف لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وهو اتفاق يتطلب إذا ما أريد له أن يكون فعالاً، دعم البلدان الرئيسية ذات القدرات الفضائية، ولا سيما تلك التي تملك قدرات إطلاق أجسام إلى الفضاء. ومؤتمر نزع السلاح الذي استفاد من عمله السابق بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ولو تجاوز عمره العقد الواحد وبفضل الوفود ذوي الخبرة الأعضاء فيه، هو في وضع مثالي لاستئناف عمل منتج عن الموضوع الذي تتزايد أهميته في العالم المعاصر.

وعلى النحو الذي أشار إليه وزير خارجية بلادي عند مخاطبته مؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس، " إننا لا نزال نفضل أن يكون مؤتمر نزع السلاح الهيئةَ المسؤولة عن هذا العمل، ولكن إذا ثبت أنه غير قادر على إدراج هذا الموضوع في برنامج عمل والشروع بسرعة في العمل، فإننا مع آخرين سنبحث عن محفل آخر".

وفي الختام، يسعد كندا أن تحيط علماً بالتزام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في البيان المشترك بينهما المتعلق ببرنامج عمل مشترك يتناول عدم نشر أسلحة الدمار الشامل المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه من هذا العام، الذي تعهدتا فيه بالتعاون على "التغلب على الجمود الذي يعيشه مؤتمر نزع السلاح...". إن كندا تنضم إلى الوفود التي تؤيد البدء الفوري بعقد مناقشات تتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونحن مستعدون للتفاوض وتبادل أفكار جديدة، للمساعدة في تنظيم الدعم اللازم من أمم العالم لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والمحافظة على خلو هذه البيئة الحيوية من الأسلحة.

فلنتفق على البدء الآن بهذا العمل الهام للغاية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا على كلمته. والآن أعطي الكلمة إلى السيد ييمر، ممثل إثيوبيا للتحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١.

السيد ييمر (إثيوبيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتناني وتقديري العميقين للجهود الدائبة التي تبذلونها كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم الدعم الكامل

لأعضـــاء مجموعة الـ ٢١ الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. وبوصفي منسق مجموعة الـ ٢١، يسعدني أن أقدم البيان التالي عن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بالنيابة عن المجموعة.

تؤكـــد المجموعة أنه ينبغي لبرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح الذي هو المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، أن يعكس مصالح وأولويات جميع الدول الأعضاء وأن يستجيب للقضايا المدرجة في جدول أعماله.

وتعـــيد مجموعـــة الـ ٢١ التأكيد على اقتراحها الوارد في الوثيقتين CD/1570 وCD/1571 بشأن برنامج العمـــل ومشـــروع المقرر، بما في ذلك ولاية لإنشاء لجنة مخصصة معنية "بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" للـــتفاوض بشـــأن تدابير محددة وملموسة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفضلاً عن ذلك، وبروح من المرونة، فإن مجموعة الـ ٢١ تؤكد من جديد على أن اقتراح السفراء الخمسة هو أساس قابل للتطبيق لوضع برنامج عمل للمؤتمر وأنه ينبغي مواصلة إجراء مزيد من المشاورات المتعلقة بالموضوع.

وتـــود مجموعـــة الـ ٢١ إعادة التأكيد على أن الفضاء الخارجي هو ملكية مشتركة للبشرية وأنه ينبغي استخدامه واستكشافه والاستفادة منه لأغراض سلمية ولمنفعة ومصلحة البشرية جمعاء بروح تقوم على التعاون.

ويســـاور مجموعـــة الـ ٢١ قلـــقٌ عميقٌ بشأن الآثار السلبية لتطوير ونشر نظم الدفاع المضادة للقذائف التســـيارية ومواصلة التكنولوجيا العسكرية التي يمكن نشرها في الفضاء الخارجي، وهو ما أسهم في زيادة زوال مناخ دولي مؤد لتعزيز نزع السلاح ودعم الأمن الدولي.

وتعـــيد مجموعـــة الـ ٢١ التأكيد على أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أصبح أمراً ملحاً للغاية بســـبب المخـــاوف المشـــروعة من أن الصكوك القانونية المعمول بها غير مناسبة لوقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن أطيب تمنيات مجموعة الـ ٢١ لسفير ألمانيا السيد هايتزبرغ في مساعيه المقبلة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل إثيوبيا على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى السفير فريمان، ممثل المملكة المتحدة.

السيد فريمان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ أيضا بالانضمام إلى الوفود التي رحبت بالسيد آبه القادم من نيويورك وبالإعراب عن أخلص التمنيات لزميلنا سفير ألمانيا السيد هايتزبرغ.

أشكركم سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لمناقشة موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. فمنذ إطـــلاق أول ســـاتل مـــأهول "سبوتنيك" إلى الفضاء الخارجي في عام ١٩٥٧، أحرزت البشرية تقدماً كبيراً في استكشـــاف الفضاء واستخدامه. وأصبح رصد الغلاف الجوي واكتشاف القمر والكواكب أساس العلوم البيئية.

كمـــا حدث تقدم ملحوظ في الاتصالات والملاحة والاستشعار. ويحق لجميع الدول استكشاف الفضاء الخارجي والاستفادة إلى أقصى درجة من الفرص التي تتيحها أوجه التقدم في مجالات العلوم والاقتصاد والبيئة والاتصالات. وقد ازداد نطاق أنشطة الأمن القومي في الفضاء الخارجي أيضاً.

وعلى الرغم من أن سياسات الفضاء التي تتبعها حكومتي تركز على الاستخدامات المدنية والعلمية، فإن المنافع التي نحصل عليها من استخدام الفضاء هي منافع هامة: الاتصالات بواسطة السواتل، والمراقبة، وما إلى ذلك. ولكن، وبما أن البلدان التي تضطلع بأنشطة فضائية ما انفكت في الازدياد، فمن الضروري أن نتجنب سوء الفهم وعـــدم الـــثقة، مـــن خلال التشجيع على الوضوح والتعاون. ولهذا أهمية خاصة بسبب الخصائص المنفردة للبيئة الفضائية والتكنولوجيا الفضائية.

وعـــلى الرغم من الصعوبة النسبية التي تواجهها الدول في الوصول إلى الفضاء، فإنها ليست جميعها غير قادرة على تذليل هذه الصعوبات. وتشغيل المعدات في الفضاء قد يشكل خطورة. حيث أن الإشعاع والأجسام النيزكية الطبيعية والحطام الناجم عن الأنشطة الفضائية التي يقوم بها الإنسان، تتسبب في مخاطر. إلا أن الساتل ما إن يصـــل إلى المدار حتى يكون قادراً على الحركة بسرعة تتجاوز ٠٠٠ ٢٥ كيلو متر في الساعة، وعلى الدوران حول الكرة الأرضية ١٦ مرة في اليوم كأقصى درجة، مقدماً بذلك وسيلة فريدة لمراقبة الأرض.

إن حـــق جميع الدول في تقاسم واستخدام هذه البيئة المشتركة الفريدة لفائدة ومصلحة البشرية أجمع هو مـــبدأ قانوني مقبول على مستوى العالم. وما يشغل جميع الدول ويجعلها تتحمل المسؤولية هو ضمان إعمال هذه الحقوق لصالح صون السلم والأمن الدوليين.

إن حجر الزاوية لقانون الفضاء الدولي هو معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، والمملكة المتحدة وديعة هذا الصك. وتفرض هذه المعاهدة قيوداً هامة على النشاط العسكري في الفضاء. وهي تحظر انتشار أسلحة الدمار الشـــامل في الفضاء والنشاط العسكري على القمر وغيره من الأجرام السماوية. وتواصل المملكة المتحدة دعمها الثابـــت لهذه المعاهدة. كما أوضحنا التزامنا ببذل جهود لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من خلال دعمنا لقرار اللجنة الأولى عن هذا الموضوع، في تشرين الأول/أكتوبر.

ولكن، أدى ازدياد أنشطة الأمن الوطني في الفضاء إلى زيادة شواغل بعض الدول بشأن سباق التسلح في الفضاء الخارجي. فبعض الدول تأمل في أن يتم تطبيق تدابير إضافية وأكثر شمولاً للحد من الأسلحة.

نحـــن نعـــترف بمخـــاوف زملائـــنا، ولكن ليس هناك توافق دولي في الآراء بشأن الحاجة إلى مزيد من المعـــاهدات، كما أن وضع مزيد من الصكوك القانونية بشأن استخدام الفضاء سيكون صعباً من ناحيتي الاتفاق علـــيها والتحقق من الالتزام بها. ومع ذلك، نحن نعترف بأن العديد من الدول والأطراف في مؤتمر نزع السلاح ترغب في مناقشة هذا الموضوع في هذا المحفل كجزء مما يعدونه برنامج عمل متوازن.

ومع ذلك، فحتى الاتفاق بشأن شروط مثل هذه المناقشة لن يكون سهلاً وسيتطلب مناقشة في حد ذاتها. وقـــد قدم وفدا الصين والاتحاد الروسي بعض الأفكار المفيدة المتعلقة بالتعاريف في ورقة غير رسمية صدرت هذا الشهر. وإيجاد تعريف مقبول على نطاق واسع لما يشكل تسليح الفضاء ليس أمراً سهلاً.

كمـــا أن الآراء مختلفة بشأن ما إذا كان سيتم تصنيف الأسلحة التي تستخدم الفضاء لأغراض دفاعية أو لأغراض سلمية كما تُصنَّف القدرات الهجومية في الفضاء والقدرات المضادة للفضاء. وسيكون من الحكمة التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية، ولكن، مرة أخرى، فهذه ليست مسألة تتفق عليها جميع الدول.

ودون أن نـــتفق بشأن شروط المناقشة، يكون من الصعب مناقشة هذه القضايا الهامة. كما أن الفضاء يطـــرح تحديـــات ويتيح فرصاً في آن معاً للتحقيق في أية اتفاقات تتعلق بالحد من الأسلحة. والمسافات الشاسعة للفضـــاء وكذلـــك التكنولوجيات المعقدة لنظم الفضاء وصعوبة التفريق بين النظم التي تستخدم لأغراض مدنية وعسكرية في آن معاً يجعل عملية التحقق عملية معقدة. وفي الوقت نفسه، فإن الفضاء هو أكثر البيئات شفافية، فهو مفتوح من جميع الجهات.

ونظراً لصعوبة التحقق أو الاتفاق بشأن معاهدات قانونية أخرى، فقد اقترحنا في العام الماضي في جو غير رسمـــي، أنه قد يكون من المفيد التفكير في اعتماد "قواعد الطريق" في الفضاء، تشبه القواعد المعمول بها فعلاً في الـــبحار. ولن يكون من السهل أيضاً التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القواعد، ولكن ربما يكون لها منافع مباشرة لـــلحد من مخاطر الاصطدامات العرضية، ومنع الحوادث وتعزيز المرور الآمن للسواتل. وأننا نرحب بآراء الدول الأطراف في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذا الاقتراح غير الرسمي.

وأيا كان الحال، فإننا نرحب بهذه الفرصة لمناقشة هذه القضايا الهامة لأننا بقيامنا بذلك نستجيب لاهتمام العديد من الدول الأطراف في مؤتمر نزع السلاح بهذا الموضوع.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلمته. والآن أعطي الكلمة للسيد ساليناس، ممثل بيرو.

السيد ساليناس (بيرو) (الكلمة بالإسبانية): أولاً أود أن أقول إن وفد بيرو يؤيد مضمون الكلمة التي ألقاها سفير إثيوبيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١.

مـــنذ أن ذهب الإنسان إلى الفضاء الخارجي، والقانون الدولي الذي ينظم مثل هذه الأنشطة موجه نحو تجنب غزو الفضاء الخارجي أو الأجرام السماوية أو الاستيلاء عليها أو استعمارها. وبالفعل فإن المبادئ الأساسية المقبولة لوضع مثل هذا القانون تتضمن الحرية، والمساواة، والتعاون، والمسؤولية والاستخدامات للأغراض السلمية. وعـــندما أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية في عام ١٩٥٩، بهدف تنسيق الأنشطة في الفضاء، أسندت إليها مهام التعاون الدولي، وتعزيز البحوث ووضع برامج التعاون التقني كمهام محددة. وكانت النية واضحة: ينبغي استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية لمنفعة الجميع. وترى بيرو أن الفضاء الخارجي هو تراث للبشرية أجمع ولذلك ينبغي احترامه على هذا الأساس ومن هنا تظهر الأهمية الخاصة للاجتماعات/الحلقات الدراسية الثلاث التي عُقدت مؤخراً في جنيف بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وخـــلال هـــذه المناســـبة، وافق عدد من المتحدثين والمشاركين على الحاجة الملحة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخـــارجي. وقـــال البعض إن هناك حاجة لإنشاء سلطة دولية لها صلاحيات فعالة فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي لضمان تطابقه مع مصالح التنمية والأمن لجميع دول المعمورة. وهذه ليست مجرد مسألة نظرية، لأسباب

متعددة. وسأشير، في هذه المناسبة، إلى ما هو معروف بالمدار الثابت بالنسبة للأرض الذي يحظى بأهمية خاصة في الفضاء الخارجي، والذي ربما يُعدّ مورداً طبيعياً نادراً لأنه لا يسع إلا عدداً محدوداً من السواتل. إن خطر الاستيلاء عليه من قِبَل عدد قليل من الدول القادرة على استخدامه على حساب الغالبية العظمى من الدول، بل - أسوأ من ذلك - إشباعه، يشكل خطراً حقيقياً للغاية.

وجميع ذلك يسلط، ببساطة، الضوء على مدى تعقيد مسألة التعامل مع الفضاء الخارجي كلما تعلق الأمر بالمجتمع الدولي. ورفاه البشرية عامة وأثره على جميع اقتصادات الدول في خطر. وترى بيرو أن عسكرة الفضاء الخارجي لا يؤثر إلا بشكل سلبي على السلم والأمن الدوليين. وبالاستناد إلى مفاهيم معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٦، نرى أن من الملائم التفاوض بشأن صك دولي ملزم قانوناً يحظر أي نشر للأسلحة في الفضاء الخارجي. نحن نعترف بالحاجة إلى مبادئ توجيهية قانونية تسمح بوضع تعريف لنطاق مثل ذلك الصك، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أنه لا يوجد، حتى الآن، أي تمييز صريح بين ما يعد مجالاً فضائياً والفضاء الخارجي، ولا بين ما ينبغي عدَّه بمثابة أسلحة، من جملة أمور أخرى. وبيرو التي أيدت بصورة رسمية اقتراح السفراء الخمسة، تؤيد مضمون ذلك الاقتراح، ولا سيما الحاجة إلى المساهمة بنشاط في الهدف المتمثل في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وبالتالي تعزيز الاستقرار الدولي واحترام مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وإنشاء اللجنة المخصصة المقترحة سيسمح بالنظر في مختلف الخيارات المعروضة أمامنا للامتثال بالكامل لروح الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

وأخيراً، سيدي الرئيس، أود أن أعيد التأكيد على تقدير وفد بيرو الشديد للمبادرة الصينية الروسية، التي تسعى إلى استنباط نهج في سبيل التوصل إلى اتفاق دولي قادر على حماية البشرية من الخطر غير العادي الذي قد يطرحه سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل بيرو على كلمته. والمتحدث التالي على قائمتي هو ممثل الصين، السيد هو.

السيد هو (الصين) (الكلمة بالصينية): أولاً يود وفدي أن يرحب بالسفير آبه، الأمين العام المساعد، في اجتماعنا. ويود وفدي أيضاً كغيره من الوفود أن يتمنى للسفير فولكر هايتربرغ التوفيق في مهنته الجديدة وفي حياته في المستقبل.

لقد علق وفد الصين باستمرار أهمية كبيرة على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ودعا بنشاط إلى التفاوض بشأن صك قانوني دولي، أو قيام مؤتمر نزع السلاح بعمل موضوعي يتعلق بهذا الموضوع. والأسباب الرئيسية التي تحملنا على اتخاذ هذا الموقف هي كالآتي: أولاً، إن الفضاء الخارجي هو تراث مشترك بين بني البشر، وأهميته تتزايد يوماً بعد يوم. والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي هو أمر لا يمكن أن تستغني عنه البلدان التي تملك مشاريع في مجالات الاتصالات والملاحة والطيران والأرصاد والاستشعار عن بعد والحد من الكوارث وغيرها من مجالات العلوم والتكنولوجيا. وتبين إحصاءات البحوث أنه، حتى يومنا هذا، أطلقت البلدان آلاف المركبات الفضائية في الفضاء الخارجي. وبتقدم المجتمعات البشرية تزداد أهمية الفضاء الخارجي بالنسبة لحياة الإنسان.

ثانياً، أصبحت مسألة منع تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى بسبب الارتفاع الفريد للفضاء الخارجي الذي يسمح بإمكانية السيطرة مما يجعله يكتسب باستمرار قيمة عسكرية واستراتيجية أكثر من أي وقت مضى. وقد أدت البيئة الاستراتيجية الدولية التي سادت بعد الحرب الباردة إلى إزالة الحاجز أمام شغل موقف استراتيجي قيادي في الفضاء الخارجي. وفضلاً عن ذلك، قدم التطور السريع في العلوم والتكنولوجيا أيضاً الظروف المادية لكي يصبح الفضاء الخارجي ساحة للأعمال الحربية. وقد تم تقنين نظريات ومفاهيم مثل السيطرة على الفضاء الخارجي ومسقط القوة في الفضاء. ويتم إجراء بحوث بشأن تطوير الأسلحة الفضائية. ووفقاً لتقارير حديثة، يتم أيضاً مناقشة السياسات المتعلقة بنشر الأسلحة الفضائية. وقد أضفى ذلك طابعاً ملحاً جديداً على موضوع منع تسليح الفضاء وسباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ثالثاً، ستترتب على نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي سلسلة من الآثار السلبية الخطيرة. أولاً، سيؤدي نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي إلى إحداث خلل في التوازن والاستقرار الإستراتيجيين، وسيقوض الأمن الدولي والقومي وسيلحق أضراراً بما هو معمول به من أدوات للحد من الأسلحة، ولا سيما تلك المتعلقة بالأسلحة والقذائف النووية، وبالتالي سيؤدي إلى إحداث سباق تسلح جديد. وفضلاً عن ذلك، فإن نشر واستخدام الأسلحة الفضائية سيشكل خطراً فعلياً على أمن الموجودات الفضائية ومن المحتمل أن يلحق أضرارا بالغلاف الحيوي. وسيؤدي تخريب الأسلحة الفضائية في المدارات القريبة من الأرض إلى تفاقم المشكلة الخطيرة بالفعل المتمثلة في الحطام الفضائي.

رابعاً، يفرض النظام القانوني الدولي الحالي على الفضاء الخارجي قيوداً ملازمة له. وفي مواجهة خطر تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح، ظهرت حدود النظام القانوني الدولي الحالي: فلم يعد بمقدوره أن يمنع أو يحظر نشر واستخدام أسلحة غير أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي كما لم يعد قادراً على منع أو حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وفضلاً عن ذلك، فإن بعض الصكوك القانونية تفتقر إلى الطابع الدولي. فمثلاً، لم تنضم إلى معاهدة القمر إلا ١٠ دول.

ونظراً لما جاء أعلاه، لا يمكن تأجيل العمل الموضوعي المتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من خلال سد الثغرات في النظام القانوني الدولي القائم ومنع تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح. ولكن كيف يمكننا أن نمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؟

أولاً، إن الاهتمام المتزايد الذي يوليه المجتمع الدولي على نطاق واسع لمسألة تسليح الفضاء الخارجي هو أساس عملنا. وقد بذل المجتمع الدولي جهوداً فعالة لمنع التسليح وسباق التسلح في الفضاء الخارجي. وقد شرعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخمسينات في إدراج بند في جدول أعمالها يتناول سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي عام١٩٨٢، أدرج مؤتمر نزع السلاح هذا البند في جدول أعماله أيضاً. وقد أنشأ مؤتمر نزع السلاح لمدة عشر سنوات أي في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤، لجنة مخصصة معنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وهي لجنة قامت بعمل مفيد فيما يتعلق بوضع التعاريف والمبادئ والصكوك القانونية القائمة وتدابير بناء الثقة وما إلى ذلك. وتعتمد الجمعية العامة منذ سنوات وبالأغلبية الساحقة قرارات عن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتكرر أن المفاوضات وإبرام اتفاق دولي من المهام القيادية لمؤتمر نزع السلاح وترجو من مؤتمر

نزع السلاح إعادة إنشاء لجنة مخصصة. و لم تصوت أية دولة ضد هذه القرارات. وقد أرست جهود المجتمع الدولي الأساس للقيام بعمل موضوعي في هذا المجال.

ثانياً، تقدم مختلف المقترحات والمبادرات بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك الاقتراح الذي قدمته الصين وروسيا، غذاءً للفكر. والعمل المتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لن يبدأ من لا شيء. فأمام المجتمع الدولي ثروة من الاقتراحات العملية القابلة للتطبيق. حيث قدم وفدا الصين والاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٢ ورقة عمل مشتركة (CD/1679) بعنوان "عناصر محتملة لاتفاق قانوني دولي يُعقد في المستقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي". ونأمل أن يستخدم مؤتمر نزع السلاح ورقة العمل هذه كأساس للتفاوض وإبرام صك قانوني جديد بشأن الفضاء الخارجي يرسي الالتزامات الرئيسية التالية: عدم وضع أي جسم في المدار الذي يدور حول الأرض يحمل أي نوع من أنواع الأسلحة: عدم نشر مثل هذه الأسلحة على الأجرام السماوية أو وضع مثل هذه الأسلحة في الفضاء الخارجي بأي شكل آخر؛ وعدم اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

ويتم حالياً تطوير وتحسين الوثيقة CD/1679 باستمرار. وقام وفدا الصين والاتحاد الروسي في آب/أغسطس ٢٠٠٤، بتوزيع ورقتين مواضيعيتين معنونتين "الصكوك القانونية الدولية القائمة ومنع تسليح الفضاء الخارجي" و"جوانب التحقق في منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي" بالاستناد إلى دراسة متعمقة لجميع الآراء والمقترحات ذات الصلة التي قدمتها الوفود الأخرى. وفي ٩ حزيران/يونيه من هذا العام قدم الوفدان إلى مؤتمر نزع السلاح ورقة أخرى بعنوان "قضايا التعريف فيما يتصل بالصكوك القانونية المتعلقة بمنع تسليح الفضاء الخارجي". ونأمل أن تفيد هذه الورقات في أن تكون أحد الأسس الهامة لعملنا الجوهري في المستقبل.

وإلى جانب هذه الورقات، فإن الاقتراحات الواردة من عدد من البلدان والمنظمات غير الحكومية بشأن مواضيع مثل تدابير بناء الثقة، وقواعد الطرق في الفضاء الخارجي، وأمن الموجودات الفضائية، وإدارة الحطام الفضائي ومدونة قواعد السلوك لمنع وقوع الحوادث والتطبيقات العسكرية الخطرة في الفضاء الخارجي وعدم مبادأة أي طرف بنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، جميعها أفكار مفيدة لمناقشات موضوعية في المستقبل. وفي هذا الصدد، من الضروري الإحاطة علماً بأن الهدف الرئيسي لعملنا هو منع ووقف تسليح الفضاء.

ثالثاً، إعادة إنشاء لجنة مخصصة معنية بمنع سباق التسلح في الفضاء في إطار مؤتمر نزع السلاح كأساس لعملنا. ولمؤتمر نزع السلاح خبرة فريدة في مجال منع التسليح وسباق التسلح في الفضاء الخارجي. وأملنا أن يتمكن المؤتمر من التوصل إلى اتفاق مبكر حول برنامج عمل شامل، يتضمن إنشاء لجنة مخصصة معنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بغية الوفاء بالولاية التي أسندت إليه بموجب قرارات الجمعية العامة، المتمثلة في أداء دور رئيسي في المفاوضات بشأن اتفاق متعدد الأطراف، أو اتفاقات حسب الاقتضاء، بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

وتبذل الصين جهوداً دؤوبة منذ سنوات عديدة لتعزيز التقدم بشأن مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وقد قدمت عدداً كبيراً من ورقات العمل:CD/579 في عام ١٩٨٥، وCD/1576 في عام ١٩٩٩

وCD/1606 في عام ٢٠٠٠ وCD/1645 في عام ٢٠٠١ وCD/1679 وCD/1682 في عام ٢٠٠٢. كما شاركت الصين في تقديم قرارات بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي إلى الجمعية العامة. وفي ٢١ و٢٢ آذار/مارس من هذا العام، استضافت حكومتا الصين والاتحاد الروسي، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومركز سيمونز لبحوث نزع السلاح وعدم الانتشار، مؤتمراً دولياً عن "ضمان الأمن في الفضاء: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" ساعد في تعميق فهمنا لقضايا الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وسيساعد التوصل بشكل مبكر إلى اتفاق بشأن صك قانوني دولي يتعلق بمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، في الحفاظ على الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وسيسهم في الأمن المشترك لجميع البلدان. فلنعمل معاً لبذل هذا الجهد النبيل لنضمن أن هذا الفضاء الخارجي الهائل الذي هو ملكنا جميعاً سيفيد دائماً رفاه البشرية أجمع.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على كلمته. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل البرازيل. السفير دا روشا بارانهوس إليكم الكلمة.

السيد دا روشا بارانهوس (البرازيل) (الكلمة بالإنكليزية): يود وفد بلدي بدوره أن يرحب بوكيل الأمين العام السيد آبي، وكغيرنا نود أن نعرب عن أمنياتنا الخالصة بكل التوفيق للسفير الألماني، فولكر هايتربرغ، وهو صديق يغادرنا. ونتمنى له كل السعادة في مساعيه الجديدة.

ويود وفد بلدي، بصفته عضواً في مجموعة الـ ٢١، أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به السفير ييمر باسم مجموعة الـ ٢١.

ويشكركم وفد بلدي، سيدي الكريم، على إتاحة الفرصة لعرض وجهات نظرنا بشأن موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وترى البرازيل أن هذا الموضوع ذو وجاهة لا تنكر وينبغي لهذا المحفل معالجته وفقاً لذلك.

وتعتبر البرازيل مواصلة نزع السلاح النووي أولوية أساسية من أولويات هذه الهيئة التفاوضية. ونعتقد أن مسألة نزع السلاح الوقائي في الفضاء الخارجي ينبغي فهمها من هذا المنظور. وفي هذا الصدد، نؤيد إنشاء لجنة مخصصة معنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في إطار مؤتمر نزع السلاح. وينبغي تشكيل اللجنة كحد أدنى مقبول على الأقل وفقاً "لمقترح السفراء الخمسة" المنقح بالصيغة التي ورد بها في الوثيقة CD/1693/Rev.1.

ومن منظور أوسع، اسمحوا لي أيضاً أن أؤكد من جديد على أن أي برنامج عمل متوازن يجب أن يشمل إنشاء الهيئات الفرعية الثلاث الأخرى في آن واحد، وهي معنية تباعاً بنزع السلاح - وهو أولوية البرازيل القصوى - وبمعاهدة المواد الانشطارية وبضمانات الأمن السلبية.

ونرى أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يبادر، عن طريق إنشاء لجنة مخصصة معنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، إلى مباشرة عملية قد تفضي في النهاية إلى اتفاق بشان الحظر التام لـ"تسليح" الفضاء الخارجي، بما في ذلك الأسلحة التقليدية والأنواع الجديدة من الأسلحة.

ويبدو أن هناك وعياً متزايداً بالحاجة إلى معالجة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي معالجة جوهرية في هذا المحفل، كما رأينا في البيانات هذا الصباح، وذلك في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة والاستثمارات الضخمة المقرر توظيفها في بعض الأوساط وهو ما قد يشكل في الواقع خطراً شديداً باندلاع سباق تسلح في الفضاء الخارجي في المستقبل القريب.

وقد طرحت العديد من الأسئلة، منها إمكان التفريق بين "تسليح" و"عسكرة" الفضاء الخارجي، وتعاريف المصطلحات التقنية، مثل "الفضاء الخارجي" و"السلاح الفضائي" و"الجسم الفضائي" و"استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية". ولا شك أن كل ذلك يستلزم المزيد من الخبرة والتوضيح التقنيين. ونرحب في هذا الصدد بالورقة غير الرسمية التي أعدها كل من وفد الصين ووفد الاتحاد الروسي والمعنونة "قضايا التعريف فيما يتصل بالصكوك القانونية المتعلقة بمنع تسليح الفضاء الخارجي" والتي عممت مؤخراً وتدرس بعناية حالياً في عاصمة بلدي. وهذه الورقة وغيرها من الاقتراحات والمبادرات ذات الصلة، بما فيها تلك التي روج لها وفد كندا، تسلط الضوء على ضرورة إنشاء لجنة مخصصة بشأن هذا الموضوع في محفلنا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل البرازيل على بيانه. المتكلم التالي على قائمتي هو السفير سكوتنيكوف، ممثل الاتحاد الروسي.

السيد سكوتنيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): أود بداية أن أشكر السفير فولكر هايتربرغ وأتمنى له كل خير، كما أود الترحيب بوكيل الأمين العام السفير آبي في هذه القاعة.

إن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من المسائل ذات الأولوية للاتحاد الروسي في مؤتمر نزع السلاح. وهو موضوع رئيسي وملح ذلك أن تسليح الفضاء الخارجي يمثل تهديداً حقيقياً وكبيراً. وستكون عواقبه وخيمة. والآمال المعقودة على تحقيق الهيمنة في الفضاء مع استعمال القوة لا تعدو أن تكون أضغاث أحلام، وستؤدي مثل هذه الطموحات في النهاية إلى تقويض أمن جميع الدول دون استثناء بدلاً من تعزيزه. وفي الوقت نفسه، توجد اليوم إمكانية عملية لضمان سلامة الأجسام الفضائية، التي نعتمد عليها بصورة متزايدة في حياتنا اليومية، من خلال أساليب غير عسكرية وقائية من شأنها أن تمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ومن الأساليب البسيطة والفعالة سد ثغرات القانون الدولي القائم فيما يتعلق بالفضاء وعقد اتفاق قانوني دولي شامل جديد من شأنه أن يوقف، على نحو موثوق به، المحاولات الرامية إلى وضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي أو استعمالها أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الفضائية. ونحن مقتنعون بأن من مصلحة الجميع عقد اتفاق جديد بشأن عدم تسليح الفضاء الخارجي – وفي المقاوم الأول بالطبع الدول التي لديها برامج فضائية ويبلغ عددها حالياً نحو ١٣٠ دولة.

ولهذا السبب بالتحديد ما فتئت روسيا تدعو إلى عقد اتفاق على وجه السرعة بشأن برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح الذي تراكمت لديه خبرات واسعة في تناول مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ومن شأن ذلك أن يسمح لنا بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح المعنية بهذه المسألة ومواصلة العمل الموضوعي على وضع اتفاق جديد بشأن عدم تسليح الفضاء الخارجي. وللتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل، أبدت روسيا استعدادها لعدم الاعتراض على مبادرات الحلول الوسط المعروفة التي تنص على إنشاء لجنة مخصصة لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي توكل إليها مهمة إجراء مناقشات لا التفاوض. وتأمل روسيا أن تكون مساعيها لبلوغ هذا الهدف متبادلة. ونحن ندرك أننا بإعادة إنشاء لجنة مخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بهذا الشكل، نحتاج إلى إقناع من لا يزالون يتشككون في ضرورة عقد اتفاق جديد بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بأن عقد اتفاق من هذا القبيل يعتبر أمراً مناسباً يمكن تحقيقه ومفيداً للجميع. ونحن مستعدون للقيام بهذا الجهد.

وترد أهم معايير الاتفاق الجديد التي نقترحها بشأن عدم تسليح الفضاء الخارجي في الوثيقة CD/1679، وبحثت بدقة بعض الجوانب المحددة في الورقات غير الرسمية المواضيعية التي شارك في إعدادها كل من روسيا والصين ووزعت في مؤتمر نزع السلاح. ومقترحاتنا، ليست بالطبع قاطعة باترة بل إنها قابلة للنقاش. وهذه المقترحات ليست سوى دعوة إلى الانضمام إلى جهد مبتكر تشترك فيه جميع الدول المهتمة. وهدفنا هو إصدار وثيقة يقبلها الجميع. ونعتقد بالتالي أن اللجنة المخصصة، وإن كانت ولايتها مقصورة على النقاش، فسوف تسبقها أعمال مفيدة ومكثفة، لا سيما وأن لدينا العديد من الأفكار والمقترحات القيمة الأخرى التي قدمتها كندا وفرنسا وعدد من البلدان الأخرى.

ونواجه أحياناً بمقولة إن الدول التي تدعو بقوة وإلحاح إلى وضع اتفاق قانوني دولي جديد بشأن عدم تسليح الفضاء الخارجي إنما تقوم بذلك لأغراض تكتيكية محضة أو لأغراض تتعلق بالعلاقات العامة، والواقع أنها تسعى إلى تضييق الفجوة التكنولوجية الفضائية أو إسدال ستار من الدخان لحجب استعداداتها العسكرية في الفضاء. وهذه المقولة لا تتطابق مع الحقائق. فكل شيء هنا قد انقلب رأساً على عقب. صحيح أن ضمان أي دولة لأمنها أمر له الأولوية. فإذا شرعت دولة ما في وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، فمن الطبيعي أن يكون رد فعلنا متناسباً معه. بيد أن صنع أسلحة فضائية ليس خيارنا. لقد سبق أن قلنا إنه ليس للاتحاد الروسي في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب أي خطط لصنع أي نظم أسلحة فضائية أو نشرها في الفضاء. فروسيا تلتزم بدقة بوقف إجراء التجارب على منظومات مضادة للسواتل. وقد أعلنت السنة الماضية أنها لن تكون أول من يبادر بوضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي. ويستند تقييدنا للجوانب العسكرية للفضاء الخارجي إلى إدراكنا أن تسليح الفضاء له عواقب وخيمة على الجميع، ونحن مقتنعون بأن الأمن في الفضاء، في وقت تتطور فيها التكنولوجيات الفضائية والتعاون الدولي بوتيرة سريعة، يمكن بل ولا بد أن يتحقق من خلال التقيد بالاتفاقات القانونية الدولية ووضع اتفاقات جديدة.

ونرى أن تسليح الفضاء ليس قدراً تكنولوجياً مقدوراً. وبتضافر قوانا يمكننا منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وتوجيه التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا نحو مسار بناء. فلقد استطعنا بالرغم من كل شيء الاتفاق على حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بعد أن أدركنا العواقب الوخيمة لاستعمالها. كما نجحنا في حظر نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي. ومن المهم أن نضع في اعتبارنا أنه لا توجد أسلحة في الفضاء الخارجي اليوم. إننا لا نقترح حظر أو الحد من تشغيل المنظومات الفضائية التي تقوم بوظائف إعلامية مهمة مثل الاتصالات

والملاحة ومسح الأرض والأرصاد الجوية وغير ذلك، بما في ذلك لأغراض الدفاع. ذلك أن هذه المنظومات الفضائية يمكن أن تكون عاملاً من عوامل الاستقرار، مثلاً بوصفها وسيلة للتحقق من التقيد بالاتفاقات المعنية بتقليص الأسلحة وتحديدها، وكذلك لضمان الأنشطة المأمونة للقوات المسلحة في وقت السلم. وبعبارة أخرى، لن تتعرض أي منظومة موضوعة الآن في الفضاء الخارجي لأي تحديد أو حظر. إننا نريد حظر وضع أي نوع من الأسلحة الهجومية في الفضاء الخارجي. ولقد اقترحنا كما تعلمون، تعاريف محددة لمصطلحي "انتشار" و"أسلحة".

والجهود المبذولة لضمان الأمن في الفضاء الخارجي والتقدم صوب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إدراك مخاطر تسليح الفضاء يمكن دعمها باتخاذ تدابير تتعلق بالشفافية وبناء الثقة في الأنشطة الفضائية. ومن شأن هذه التدابير، وهي مهمة في حد ذاتها، أن تكمل المعايير القائمة لقانون الفضاء الدولي، كما يمكن استعمالها للتحقق من التقيد بالمعاهدات القائمة والجديدة. وهناك مجموعة شديدة التنوع من تدابير بناء الثقة التي يمكن للدول أن تطبقها، بما فيها التدابير الطوعية الصبغة. واسمحوا لي أن أشير في هذا السياق إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة أعد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ تقريراً مفصلاً بعنوان "دراسة عن تطبيق تدابير بناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي" (A/48/305)، تضمن تحليلاً لإمكانات تدابير بناء الثقة واستعراضاً شاملاً لتدابير محددة ممكنة، استناداً إلى مقترحات قدمتها بعض الدول آنئذ. ولا تزال العديد من تلك المقترحات صالحة اليوم، رغم أن الأمور، خلال فترة ١٢ عاماً التي انقضت منذ صدور الدراسة، قد تقدمت خطوات كبيرة إلى الأمام وهناك ضرورة ملحة إلى تحديث وتجديد مفاهيمنا وأفكارنا في هذا المجال.

وقد بادرت روسيا باتخاذ بعض تدابير بناء الثقة في ميدان الفضاء الخارجي وتعوّل على الدول الأخرى التي لها برامج في مجال الفضاء الخارجي لكي تنسج على ذات المنوال. فعلى سبيل المثال، شرعنا في نشر معلومات تمهيدية على الإنترنت عن عمليات إطلاق أجسام فضائية وأغراضها.

ونحن نعرب عن تقديرنا للدول التي رحبت بإعلان روسيا أنها لن تكون المبادرة بوضع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي. فلو قامت جميع القوى الفضائية الرائدة باتخاذ إجراء سياسي مشابه، لأمكننا المساهمة حقيقة في الحد من الحوافز الدافعة إلى تسليح الفضاء الخارجي. وندعو مرة أخرى جميع الدول التي نحوز إمكانات فضائية أن تحذو حذونا. ويسرنا اليوم أن نسترعي انتباهكم إلى أنه في الأسبوع الماضي، في ٢٣ حزيران/يونيه، أدلى رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي – أرمينيا وبيلاروس وروسيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان – ببيان رسمي جاء فيه أن تلك البلدان لن تكون أول من يبادر بوضع أسلحة من أي نوع في الفضاء.

ومما لا ريب فيه أن وضع تدابير لبناء الثقة في ما يخص أنشطة الفضاء الخارجي لا يمكن أن يكون بديلاً للجهود الرامية إلى صوغ صك ملزم قانوناً لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. لكنه ليس هناك تعارض بين الأمرين. فالأول يكمل الثاني من الناحية المنطقية. ويهدف كلاهما إلى تحقيق نفس الغرض وهو توطيد الأمن في الفضاء الخارجي، وتعزيز الثقة المتبادلة والتعاون بين الدول في مجال الفضاء الخارجي، والعمل على منع حدوث سباق تسلح في هذا الفضاء.

ونحن نرى أن مؤتمر نزع السلاح يعتبر أنسب محفل للعمل على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذه القضية هي أهم البنود المدرجة في برنامج عملنا. ونتيجة للخطوات الهامة صوب التوصل إلى حل

وسط التي خطاها كل من وفد روسيا والصين من أجل الاتفاق على برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، تم الاتفاق عملياً على ولاية لجنة مخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مقبولة من الجميع. بل إنه تتاح لنا حتى قبل أن تستأنف هذه اللجنة عملها فرصة للإعداد المسبق لأفكار ومقترحات وورقات غير رسمية تسمح لنا بإجراء دراسة متعمقة لقضايا محددة. ونحن نعول على قدرتنا على التوصل إلى أشمل اتفاق ممكن على القضايا المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونعتزم مواصلة التركيز بشدة على هذه القضية.

ونود اغتنام هذه المناسبة لاسترعاء الانتباه إلى ملخص المؤتمر الدولي المعنون "ضمان الأمن في الفضاء: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" الذي أعده معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ويتضمن الملخص سرداً مفصلاً إلى حد ما للتقديرات والأفكار والمقترحات الرئيسية التي قدمت في المؤتمر. يذكر أن هذا المؤتمر المهم والنموذجي، الذي عقد في هذه القاعة في آذار/مارس ٢٠٠٥، قد نظمته كل من البعثة الروسية والبعثة الصينية بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومؤسسة سيمونس الكندية. ونعتقد أن هذا التقرير مفيد جداً للأعمال المقبلة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبناء عليه، سيصدر الملخص الذي أعده المعهد في شكل وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة باكستان، السيدة جانجوا.

السيدة جانجوا (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): باسم وفد باكستان، نتمنى للسفير هايتربرغ كل خير في مساعيه المقبلة. وسنفتقده في مؤتمر نزع السلاح. كما نرحب بوكيل الأمين العام السيد آبي في مؤتمر نزع السلاح اليوم. ونؤيد تماماً البيان الذي أدلى به السفير ييمر باسم مجموعة الـ ٢١.

ونغتنم هذه الفرصة لمناقشة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التي ظلت مدرجة في جدول الأعمال منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن. ونظراً لعدم وجود برنامج عمل متفق عليه، جرت أنشطة غير رسمية عدة بشأن هذه المسألة، وهو ما يدلل على ضرورة معالجة مسألة عدم تسليح الفضاء الخارجي.

ومع الثورة التكنولوجية التي حققت إنجازات بشرية مدهشة، يتزايد اعتمادنا على الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وفي نفس الوقت، يتنامى الخوف من احتمال تسليح الفضاء الخارجي. ولم تفتأ مجموعة الـ ٢١ تكرر الإعراب عن قلقها إزاء التداعيات السلبية لصنع ونشر منظومات دفاع مضادة للقذائف التسيارية ومواصلة تطوير تكنولوجيا عسكرية متقدمة يمكن نشرها في الفضاء. ونعتقد أن هذا التسليح قد يقوض التوافق الدولي الذي تحقق منذ عام ١٩٦٧ بشأن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ويفتح الباب أمام سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وتجسد معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ التوافق الدولي بشأن المصلحة المشتركة التي تعود على البشرية جمعاء من التقدم في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. بيد أن هذا النظام القانوني المتعدد الأطراف في مجال الفضاء الخارجي يحظر فقط وضع أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي. وهناك حاجة إلى تناول مسألة الأسلحة المتطورة الجديدة ذات القدرة الهائلة على التدمير.

ونحـــن نشاطر الرأي القائل إن الصكوك القانونية الدولية القائمة لا تكفي لمنع تسليح الفضاء الخارجي، لأنها لا تمنع اختبار ونشر واستعمال الأسلحة غير أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، ولا تتناول التهديد باستعمال القوة أو استعمالها من الأرض ضد أجسام فضائية، وتنقصها الصبغة العالمية.

وشدّد قرار الجمعية العامة ٥٩/٦٥ بشأن "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، الذي شاركنا في تقديمه، على الحاجة إلى توطيد وتدعيم النظام وتعزيز فعاليته وعلى أهمية التقيد بدقة بالاتفاقات القائمة.

وعممـــت كـــل من الصين وروسيا، سعياً إلى مواصلة التركيز على مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضـــاء الخارجي، ورقات مفيدة على مدى السنوات القليلة الماضية. وهذه الورقات، التي تتناول عناصر محتملة لاتفـــاق دولي، وتجميع للتعليقات والتعاريف، توفر المساهمةَ الفكرية في بحث إمكان وضع نظام قانوني مستقبلاً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ويدعـــو مقترح مجموعة الـ ٢١ بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، الوارد في الوثيقة CD/1570 إلى إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على تدابير محددة وملموسة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وتدعـــم باكستان مقترح السفراء الخمسة بوصفه حلاً وسطاً تنشئ على أساسه لجنة مخصصة تعنى بمنع حـــدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتتمثل مهمتها في تحديد وبحث المقترحات ذات الصلة ببناء الثقة أو بـــتدابير الشفافية، والمبادئ العامة، والالتزامات التعاهدية، ووضع نظام قادر على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك إمكان التفاوض على صك دولي عن الموضوع.

وبالنظر لأهمية الفضاء الخارجي للتنمية البشرية، نرى أن من الضروري الشروع في بعض الأعمال لمعالجة الـــثغرات في الأطر القانونية الدولية المتعلقة بتنظيم النشاط في الفضاء الخارجي. وبالتالي فإننا نوافق، كما أوصى فريق الخبراء الحكوميين في عام ١٩٩٣، أولاً على إيلاء الاعتبار لوضع المزيد من المعايير القانونية، عند الاقتضاء، لمعالجة التطورات الجديدة في التكنولوجيا الفضائية والاهتمام العالمي المتزايد بتطبيقها؛ ونوافق ثانياً على أن يتولى مؤتمر نزع السلاح الدور الرئيسي في التفاوض على اتفاق أو اتفاقات متعددة الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع الجوانب؛ ونوافق ثالثاً على ضرورة استثمار الأعمال التي قامت بها لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في وضع أطر قانونية مستقبلاً.

وفي الختام، نعترف بالأعمال التي قامت بها مجموعة من البلدان التي تتبع هدف استخدام الفضاء الخارجي في الأغـــراض السلمية، ولا سيما الصين وروسيا وكندا. ويمكن أن يوفر مفهوم الجمع بين قضية الأمن الفضائي وحاجـــة المجتمع الدولي إلى سبل الوصول الآمنة والعادلة إلى الفضاء للأغراض السلمية أساساً مفيداً للمضي بهذه القضية قدماً.

الرئـــيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة باكستان على بيانها. والآن، أعطي الكلمة إلى ممثلة السويد، السيدة بورسين بونيي.

السـيدة بورسين بونيي (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): إنني سعيدة جداً، كغيري، لرؤية السيد آبي معـنا الـيوم هنا. كما أود اغتنام فرصة وجودي أمام الميكروفون لأتمنى للسفير فولكر هايتربرغ كل خير في مهمته الجديدة والمهمة.

إن الفضاء الخارجي، بما فيه القمر وسائر الأجرام السماوية، بيئة هشة. ويجب تأمين استكشاف واستعمال الفضـاء الخـارجي بوصفه وَقْفاً للبشرية جمعاء. ويجب أن يكون الوصول الآمن والمستمر إلى الفضاء الخارجي واستعماله خالياً من أي تهديد أو اعتداء.

إن الـتهديد الذي يطرحه احتمال تسليح الفضاء الخارجي والخطر من أن يتبع ذلك سباق تسلح يشكل مصـدر قلق بالغ لحكومة بلدي. ولذلك تود السويد أن ترى نظاماً واضحاً بمقدوره منع تلك التهديدات لأمننا المشترك على الأرض ولاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وفي هذا السياق، نرحب بالإعلان الانفرادي الذي أدلى به الاتحاد الروسي بعدم المبادرة بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي، ونعتقد أنه يجدر تدقيق النظر في مقترحه المتعلق بتدابير بناء الثقة.

لقـد دعمت السويد منذ أمد طويل إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح تعنى بمسألة "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، على النحو المبين في مقترح السفراء الخمسة والمقترح المعنون "أفكار".

وفي السـنة الماضـية اقترحت السويد في الاجتماع العام غير الرسمي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، كخطوة أولى، أن تعقد اجتماعات تقنية غير رسمية في مؤتمر نزع السلاح يشارك فيها مجموعة كـبيرة مـن الجهات الفاعلة في ميدان الفضاء. ولا زلنا نعتقد أن أي مناقشات بشأن مسألة عدم تسليح الفضاء الخارجي يجب أن يشارك فيها عدد كبير من تلك الجهات. فأصحاب المصلحة يشاركون في مجمل قطاع الفضاء، المدني والعسكري على السواء، ومن المهم معرفة رؤاهم المختلفة. ولما كان للأنشطة الفضائية في كثير من الأحيان طبيعة ذات استخدام مزدوج وتدخل فيها عناصر متشعبة، فإن أي مداولات بشأن المسألة موضع النظر ستستفيد من اتباع منظور شامل.

وبالنظر إلى طابع المسألة الملح، فإن الاجتماعات التقنية غير الرسمية لا تكفي بالطبع. فيجب أن تستهدف المداولات الاستشرافية إيجاد آلية أو وسيلة من أجل فرض حظر قاطع على تسليح الفضاء الخارجي.

ويجب في الوقت نفسه أن نسهر على عدم تعقيد العمل المهم الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخـارجي في الأغـراض السـلمية بأي حال من الأحوال. والنظام القانوني القائم في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغـراض السـلمية قـيّم جداً وينبغي عدم المساس به، بل ينبغي أن تفضي العمليات الموازية لمنع تسليح الفضاء وتعزيز اسـتخدامه في الأغـراض السلمية إلى تبادل المنافع. وقد عرضنا في اللجنة الأولى للجمعية العامة السنة الماضية، تمشياً مع إصلاح الأمم المتحدة، فكرة دعوة الأمانة (مكتب شؤون الفضاء الخارجي) لإطلاع اللجنة الأولى على العمل الذي تم في إطـار لجـنة تسخير الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، لا سيما فيما يتعلق بعملية متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعـني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (UNISPACE III). ولا نزال مقتنعين بأن كلاً من اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح سيستفيد من تبادل المعلومات هذا.

وينـــبغي مراعاة المنظور الأمني الكلي للأنشطة الفضائية في المداولات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونرحب في هذا الصدد بمشروع "مؤشر الأمن الفضائي".

وفي حالة التأخر في استهلال مناقشات موضوعية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح، ينبغي النظر في الأماكن والأشكال الأخرى الممكنة للمداولات، بما في ذلك ما قد تستحدثها الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع ذلك فلا زلنا نأمل القيام بمحاولة لعرض هذه المسألة على مؤتمر نزع السلاح الذي هو أنسب مكان لذلك.

الرئـــيس (الكـــلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة السويد على بيانها. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل إيطاليا، السيد دي بينيديكتيس.

السيد بينيديكتيس (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود بداية أن أرحب بوكيل الأمين العام السيد آبي بيننا، كما أود أن أُعرب عن تقديري للسفير هايتبرغ على عمله المتواصل والفعال في مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لـــه كل خير.

يســـرنا أن نشارك اليوم في المناقشة التي تركز على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهي مسألة توليها مختلف الدول الأعضاء الأولوية في مؤتمر نزع السلاح.

بخصـــوص مســـألة بهـــذا الحجم، تعرب إيطاليا عن التزامها التام بموقف الاتحاد الأوروبي واستراتيجيته ومصالحه. وللاتحاد برامج فضائية مدنية ويعتمد أكثر فأكثر على الفضاء الخارجي في تنميته الاقتصادية والصناعية وكذلك في أمنه.

ويقدم كتاب أبيض أصدرته المفوضية الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ صورة عن تطور أنشطة الاتحاد الأوروبي في الفضاء الخارجي ويشير إلى الفضاء بوصفه حدوداً جديدة لاتحاد لا يفتأ يتوسع.

وصوتت إيطاليا، أسوة بشركائها في الاتحاد الأوروبي، لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٥/٥٩ السنة الماضية، وأعتقد أن هذه مسألة ينبغي معالجتها في مؤتمر نزع السلاح.

إن موضوع الفضاء الخارجي ليس جديداً. فقد أحصى الخبراء ما لا يقل عن سبع معاهدات أساسية تشمل الفضـــاء وستة محافل دولية تعالج المسائل المتعلقة بالفضاء. ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، كما أشارت وفـــود أخرى، تنص على المبادئ الناظمة لأنشطة الدول في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، لكن هناك حاجة إلى توطيد دعائم النظام الذي أنشأته تلك المعاهدة وتعزيز فعاليته.

وتعـــترف إيطاليا بتقارب وجهات النظر المتزايد بشأن وضع تدابير لتعزيز الشفافية والثقة والأمن لدى استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية كما أكدت وفود أخرى من قبل. ونعتقد أن الأمن الفضائي يرتبط ارتـــباطاً وثـــيقاً بضبط إطلاق القذائف التسيارية. ذلك أن عدم الإبلاغ بإطلاق قذائف، كما رأينا في السنوات الأخيرة، يمكن أن يكون مصدر قلق بالغ للأمن الدولي والإقليمي. لذا، نؤيد بشدة أيضاً وضع تدابير فيما يتعلق

بالشـــفافية وبـــناء الثقة من شأنها أن تفضي أو تكمل المفاوضات بينما نشجع على منع سباق التسلح في الفضاء الخـــارجي. وســـيكون انضمام الجميع إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية ضد انتشار القذائف التسيارية وتنفيذها الفعال خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

ونرحب ببعض التطورات الأخيرة التي حدثت في مؤتمر نزع السلاح منذ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣ عندما قبلت روسيا والصين إجراء تعديلات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قد تؤدي إلى تيسير قيام مؤتمر نزع السلاح باعتماد برنامج عمل. واسمحوا لي أن أشير إلى حلقتين دراسيتين نظمتا في آذار/مارس ٢٠٠٤ وفي ٢١ و٢٢ آذار/مـــارس من السنة نفسها، قدمت فيهما اقتراحات مفيدة، منها اقتراح يتعلق بإمكانية وضع مدونة قواعد سلوك بشأن الفضاء الخارجي. كما نعرب عن تقديرنا للمقترح الذي قدمته روسيا والصين مؤخراً والـــوارد في الورقـــة غير الرسمية المؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والتي سبق ذكرها، والمعنونة "قضايا التعريف فيما يتصل بالصكوك القانونية المتعلقة بمنع تسليح الفضاء الخارجي".

أما فيما يخص الأغراض العملية لهذا المؤتمر فنحن مستعدون، مثل العديد من الوفود الأخرى، لدعم إنشاء لجنة مخصصة معنية بسباق التسلح في الفضاء الخارجي طبقاً للفقرة ٤ من الوثيقة CD/1693/Rev.1. وكما جاء في هذه الوثيقة ستقوم اللجنة المخصصة بتحديد وبحث، دون قيد أو شرط، أي مواضيع أو مقترحات محددة، بما فيها تدابـــير بناء الثقة أو الشفافية، والمبادئ العامة، والالتزامات التعاهدية، ووضع نظام قادر على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وكذلك إمكانية التفاوض على الصكوك القانونية الدولية المناسبة.

الرئـــيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على بيانه. المتكلم التالي هو ممثل نيوزيلندا، السفير كوغلي.

السيد كوغلي (نيوزيلندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أُعرب عن مشاطرة وفد بلدي لترحيبكم الحار بوكيل الأمين العام السيد آبي، وكذلك إشادتكم بالسفير فولكر هايتربرغ وتمنياتكم لـــه بمستقبل باهر.

ولا يســـع وفد بلدي إلا أن يعقد مقارنة بين موضوع اليوم المهم وأنتاركتيكا. ففي عام ١٩٥٩، أسفر تصميم الدول على حماية البيئة البكر والفريدة للقارة المتجمدة الجنوبية عن إبرام معاهدة أنتاركتيكا. ونصت هذه المعاهدة على أن المنطقة لن تستخدم إلا في الأغراض السلمية، والأهم من ذلك أنها حظرت كل نشاط ذي طبيعة عسكرية. والفضاء الخارجي بيئة فريدة هي الأخرى ولن يكون تسليحها بالقطع في صالح البشرية بقدر أفضل من عسكرة المنطقة المتجمدة الشمالية.

وتؤيد نيوزيلندا بقوة النظر في وضع معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونرحب بالعمل الذي قامت به في السنوات الأخيرة كل من روسيا والصين وكندا للمضي بهذه المسألة قُدماً. ومن الواضح أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من المسائل الأساسية في هذا المؤتمر بما أنها وردت في البند الثالث من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وتـــنص معـــاهدة الفضـــاء الخـــارجي على الإطار القانوني لمعاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن شأن الاستناد إلى ذلك الإطار أن يساعد على التخفيف من حدة بعض الشواغل الدولية الرئيسية: شواغل

تـــتعلق بعواقب تزايد التمويل والبحث في مجال الدفاع المضاد للقذائف التي تضم منظومات أسلحة في الفضاء الخارجي؛ وشـــواغل بشأن فرض حظر على الأسلحة الهجومية في الفضاء؛ وشواغل بشأن حماية المنظومات الحاسمة التي نشرت لمنع الانتشـــار، مـــثل التصوير بالسواتل لتعقب الأنشطة التي قد تكشف عن صنع أسلحة دمار شامل؛ والأهم من ذلك كله الشواغل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح باهظ التكلفة لن يأتي بشيء سوى زعزعة الأمن الدولي.

ونـــتطلع إلى المـــزيد من المشاركة في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والآثار المترتبة على سباق التسلح في الفضاء الخارجي بالنسبة لجميع البشر تعني بما لا يدع مجالاً للشك أنها مسألة تمس الأمم. ووفد بلـــدي مستعد للانخراط في العمل بشأن هذه المسألة الأساسية على النحو المشار إليه في الورقة المعنونة "أفكار" بوصـــفها جـــزءاً من برنامج عمل شامل، أو على أي نحو آخر يتيح الفرصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي قبل أن نواجه بضرورة احتوائه بدلاً من منعه، كما قال سفير سري لانكا في وقت سابق من هذا اليوم.

ولا جرم أن الامتناع المتبادل لمصلحة الأمن العالمي لا الأمن القومي، والتعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، كما هو الحال في معاهدة أنتاركتيكا، سيكونان المحك.

الرئـــيس (الكـــلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه. والآن، أعطي الكلمة إلى ممثل الأرجنتين، السيد فالي فونروج.

الســـيد فـــالي فونـــروج (الأرجنتين) (الكلمة بالإسبانية): باسم وفد الأرجنتين، نؤيد عبارات الترحيب بوكيل الأمين العام السيد آبي في هذا المحفل ونودع السفير هايتربرغ مقدرين العمل الذي قام به ونتمنى لـــه كل النجاح في مساعيه المقبلة.

وأود بدايـــة إلقـــاء الضوء على التزام الأرجنتين باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. تقوم اللجنة الوطنية للأنشطة الفضائية التابعة لوزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة بتنفيذ "الخطة الفضائية الوطنـــية: الأرجنتين في مجال الفضاء، ١٩٩٧-٢٠٠٨"، التي استفادت من استمرارية وشفافية الإدارة المدنية في إطار حكومات متعاقبة، منذ أن شكلت في عام ١٩٩١، وهي تعكس سياسة الدولة في مجال الفضاء. وتقوم هذه اللجنة الوطنية بأنشطة تعاون دولية في ميدان الفضاء على أساس الشراكة على قدم المساواة، وقد وقعت الأرجنتين اتفاقات تعاون مع حكومات ووكالات فضائية أخرى.

وســـلطت الجمعية العامة للأمم المتحدة الضوء قبل أربع سنوات على الدور الريادي الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح في التفاوض على اتفاق لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نؤيد إنشاء هيئة مخصصة تُعنى بدراسة المبادئ العامة وتدابير بناء الثقة ووضع نظام قادر على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونرى أن هذا العمل في مؤتمر نزع الســـلاح يمكن أن يتم على أساس الولاية المنصوص عليها في مقترح السفراء الخمسة والورقة غير الرسمية المعنونة "أفكار" التي وزعها سفير هولندا السيد ساندرز. ويؤيد بلدي فك الارتباط بين المواضيع التي تتناولها تلك المقترحات، ويرى أن من الضروري معالجة كل موضوع من حيث مساهمتُه في نزع السلاح واتصالُه بالسلم والأمن الدوليين في حد ذاتهما، وليس من حيث ارتباطُه بالمواضيع الأخرى الواردة في البرنامج محل النظر.

الرئـــيس (الكـــلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل المكسيك، السيد ماسيدو.

الســـيد ماســـيدو (المكسيك) (الكلمة بالإسبانية): نرحب، كسائر الوفود، بوكيل الأمين العام السيد آبي. ويؤيد وفد المكسيك البيان الذي أدلى به ممثل إثيوبيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١.

وتـــرى المكسيك أن الأنشطة المتعلقة باستكشاف الفضاء الخارجي والقمر وغيره من الأجرام السماوية واستخدامها في الأغراض السلمية ينبغي أن تُجرى للأغراض السلمية على وجه الحصر، لصالح البلدان كافة، أياً كـــان مســـتواها العلمي أو مستوى تنميتها الاقتصادية، دون إضعاف أمن أي دولة، تمشياً مع شكل ومضمون معـــاهدة عـــام ١٩٦٧ بشأن المبادئ الناظمة لأنشطة الدول في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، بما فيه القمر وغيره من الأجرام السماوية. وقد سجلت المكسيك اقتناعاتها بشأن هذا الموضوع في محضر كل من اللجنتين الأولى والرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك في لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واللجنتين الفرعيتين التابعتين لها.

وتولي المكسيك أهمية بالغة للجهود الرامية إلى منع عسكرة الفضاء وتشجيع التعاون الدولي على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بسبب المنافع الجمة التي جلبتها التكنولوجيا الفضائية لتنمية المجتمع الدولي. ويشـــعر بلدي بقلق خاص لأن التقدم العلمي والتكنولوجي المحرز في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه قد ييسر إمكانية النشر الأحادي الجانب لمنظومات دفاعية وطنية مضادة للقذائف أو غيرها من المنظومات العسكرية الـــتي قد تجر إلى سباق التسلح، لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار أن النظام القانوني المنطبق على الفضاء الخارجي، مهما تكن قيمته، ليس كافياً في الوقت الحاضر لضمان عدم عسكرة الفضاء، وبالتالي لا بد من تعزيزه.

وتعـــتقد المكســـيك أن وجهات النظر والوسائل والمبادرات المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تطورت كثيراً منذ صدور "دراسة عن تطبيق تدابير بناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي" التي نشرت قبل ١٥ ســـنة، واليوم هناك حاجة إلى نهوج ومذكرات دولية جديدة ومفصلة بشأن هذه المسألة. وتشاطر المكسيك العديد من الشواغل التي أعربت عنها كثير من الدول فيما يتعلق بعواقب عسكرة الفضاء الخارجي الوخيمة على السلم والأمن الدوليين، وكذلك الحاجة الماسة إلى وضع تدابير لزيادة الشفافية والثقة والأمن في استخدام الفضاء، لا ســـيما عـــندما يتعلق الأمر بالتحقق. وتحث المكسيك الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على السعي إلى التوصـــل إلى اتفـــاق بشأن هذه المسألة في إطار التعاون وبغية الحفاظ على الفضاء بوصفه إرثاً مشتركاً للجنس البشري وخالياً من سباق التسلح. وفي هذا المضمار، فإن وفد بلدي، فيما يرى أن هناك حاجة إلى بدء مفاوضات عـــن اتفاق بشأن هذه المسألة في هذا المحفل، يؤيد الولاية الواردة في مقترح السفراء الخمسة بوصفها أنسب حل وسط قابل للتطبيق لبدء عملنا.

وأخـــيراً، أود أن أُعرب عن ترحيب بلدي بالبيان الذي أدلى به الاتحاد الروسي في إطار الدورة الأخيرة للجمعـــية العامة، والذي أشار إليه هنا هذا اليوم، ومؤداه أنه لن يكون البلد المبادر بنشر أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي. ونأمل أن تحذو الدول الأخرى التي تملك قدرات فضائية حذوه.

ولا يمكن أن أختتم هذا البيان دون أن أعرب للسفير هايتربرغ عن خالص التمنيات بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد بلدي بالنجاح المهني في مهامه الجديدة التي نحن على يقين أنه سيضطلع بها بمهارته وتفانيه المعتادين.

الرئـــيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك على بيانه. المتكلم التالي على قائمتي السفير بارك، ممثل جمهورية كوريا.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (الكلمة بالإنكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين متمنياً للسفير هايتربرغ كل الخير والتوفيق في مشاريعه المقبلة ومرحبا كذلك بالسيد آبي.

لم تـــنفك جمهوريـــة كوريا تدعم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخـــارجي الـــذي يشدد على توطيد وتدعيم تدابير منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتدعو البلدان التي لها قدرات فضائية كبيرة إلى الإحجام عن القيام بأعمال تتعارض مع الحفاظ على فضاء خارجي سلمي.

وتأسيساً على هذا المبدأ، نحن مستعدون للمشاركة في المناقشات في إطار مؤتمر نزع السلاح للنظر فيما إذا كانت المعاهدات الفضائية القائمة كافية لاستكشاف نوع التدابير الإضافية الممكن استعمالها في إطار نوع من الصيغ العملية والمرنة، بما في ذلك مبادرة السفير ساندرز من هولندا.

ونظـــراً إلى الطبيعة المعقدة للمسألة المتعلقة بالفضاء الخارجي، نعتقد أن من المستصوب في هذه المرحلة انـــتهاج نهوج تدريجية وواقعية. وفي هذا المقام، وحتى قبل أن نتفق على برنامج عملنا، يود وفد بلدي الاهتمام بفكرة وضع تدابير لبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي أو أي تدابير مؤقتة قابلة للتطبيق لترسيخ النظم التعاهدية القائمـــة، بغـــرض تعزيز أمن الأنشطة الفضائية، ومنع استخدام الفضاء في الأغراض العسكرية، وتوطيد التعاون للأغراض المدنية والعلمية.

الرئـــيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه. والآن، أعطي الكلمة إلى السيد علي، ممثل الجمهورية العربية السورية.

الســـيد علي (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي بتأييد ملاحظات المتكلمين السابقين التي يرحـــبون فـــيها بالسفير آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح. كما يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به سعادة سفير إثيوبيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١. كما أود التعبير عن دعم وفد بلدي للبيانين اللذين أدلى بهما سعادة سفير الصين وسعادة سفير الاتحاد الروسي.

لقـــد كانت سوريا أحد البلدان التي دعمت ورقة العمل الصينية الروسية الواردة في الوثيقة CD/1679 المؤرخـــة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وتبين ورقة العمل هذه العناصر الأساسية لاتفاقية دولية بشأن عدم انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام في الفضاء الخارجي. ونرحب بالورقة غير الرسمية التي قدمها وفد كل من الصين والاتحاد الروسي في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ والتي تتعلق ببعض القضايا التقنية ذات الصلة.

ونعتقد أن إبرام اتفاقية جديدة على أساس المبادرة الآنفة الذكر غدت ضرورة ملحة لكل البشر. وبالتالي فـــنحن ندعو مرة أخرى إلى إنشاء لجنة فرعية لمناقشة هذه المسألة وفقاً لمقترح السفراء الخمسة الذي يظل أفضل أساس لاعتماد برنامج عمل متوازن وشامل لمؤتمر نزع السلاح.

وفي الخـــتام، سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير وفد بلدي لسعادة السفير هايتربرغ لجهوده الرامية إلى عقلنة عملنا في مؤتمر نزع السلاح. وسنفتقد كثيراً السفير هايتربرغ، لكننا على يقين من أن المنطق الألماني سيساعدنا كثيراً في عملنا المقبل. ونتمنى للسفير هايتربرغ كل التوفيق في مساعيه الجديدة باسم بلده العظيم ألمانيا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه. المتكلم التالي على لائحتي ممثل ماليزيا، السيد وان أزنانيزام يسري.

السيد وان أزنانيزام يسري (ماليزيا) (الكلمة بالإنكليزية): أود بداية باسم وفد ماليزيا إلى مؤتمر نزع السلاح أن أضم صوتي إلى أصوات من رحبوا بوكيل الأمين العام السيد آبي وأتمنى للسفير هايتربرغ كل خير في مساعيه المقبلة. وتود ماليزيا اغتنام هذه الفرصة لتنضم إلى البيان الذي أدلت به إثيوبيا في وقت سابق بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١.

ومنذ أول رحلة بشرية إلى الفضاء الخارجي في عام ١٩٦١ ثم إلى القمر في عام ١٩٦٥، حدثت تطورات عدة في ميدان التكنولوجيا الفضائية، بما فيها التطورات المتعلقة بالدفاع والأغراض العسكرية. وفي ضوء التطور الجاري المتمثل في تكثيف البحوث والاختبارات لأسلحة فضائية ومنظومات أسلحة من جانب من يملكون أكثر القدرات الفضائية تقدماً، يتبدى أن هناك حاجة ماسة إلى أن يعالج المؤتمر مسألة سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

لقـــد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين في عام ٢٠٠٤ القرار ٦٥/٥٩ بشأن "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" بأغلبية ساحقة، ودعت مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى إلى إعـــادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، واعترفت بالدور الأساسي للمؤتمر في التفاوض بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولقد صوَّت ١٧٨ بلداً لصالح القرار ولم يعارضـــه سوى بلد واحد. وهذا يدلل على وجود طموح مشترك وطلب عاجل من المجتمع الدولي بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتـــرى مالـــيزيا أنه في حين أن الصكوك القانونية الدولية القائمة بشأن الفضاء الخارجي، مثل معاهدة المـــبادئ المـــنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، تحظر نشر أسلحة دمار شامل في الفضاء الخارجي، فإنه لا يوجد صك واحد منها يحظر تماماً اختـــبار أســـلحة أو مـــنظومات أسلحة أخرى واستخدامها. وفي ظل الظروف السائدة اليوم، نرى أن التدابير والصكوك القائمة غير كافية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن وجود صـــك قـــانوني يحظر نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ويمنع التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الفضائية هو وحده الكفيل بإزالة التهديد الناشئ في مجال تسليح الفضاء الخارجي.

وتماشياً مع الفقرة ٧٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة حركة عدم الانحياز، تود ماليزيا التأكيد من جديد على تأييدها لإعادة إنشاء لجنة مخصصة معنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. لقد بحث المؤتمر عدداً من القضايا المهمة المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال هذه اللجنة المخصصة التي أنشأها المؤتمر في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤. بيد أن مؤتمر نزع السلاح لم يستطع منذ عام ١٩٩٤ إعادة تشكيل هذه اللجنة المخصصة نظراً لعدم الاتفاق على برنامج عمله.

وفيما يتعلق بالصكوك المقترحة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ترى ماليزيا أنه بالإضافة إلى العناصر المقترحة في الوثيقة CD/1679 المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ ينبغي أن تكون عناصر التعاون والمساعدة من أجل الاستعمالات السلمية من أبرز خصائصها كذلك. كما اقتُرح، كتدبير إضافي لبناء الثقة، وقف اختبار جميع أنواع الأسلحة ونشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وختاماً، تود ماليزيا أن تؤكد مجدداً على وجوب منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بواسطة صك ملزم قانوناً. ويجب الاعتراف بأن الفضاء الخارجي إرث مشترك بين بني البشر وينبغي استكشافه واستخدامه في الأغراض السلمية وحدها. ذلك أن الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي، إن تركت بدون مراقبة، قد تفضي إلى سباق تسلح يضر بقضية السلم ومستقبل البشرية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على بيانه. والآن، أعطي الكلمة إلى ممثل كوبا السيد غونزاليز.

السيد غونزاليز (كوبا) (الكلمة بالإسبانية): يضم وفد بلدي صوته إلى أصوات من رحبوا بوكيل الأمين العام السيد آبي ويغتنم هذه المناسبة أيضاً لتوديع السفير هايتربرغ من ألمانيا.

أود، ابتداءً، أن أقول إن وفد بلدي يقر تماماً البيان الذي أدلى به ممثل إثيوبيا الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ الذي يؤكد في جوهره مجدداً موقف البلدان في مجموعة الـ ٢١ من إنشاء لجنة مخصصة معنية بالتفاوض على تدابير محددة وملموسة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وذلك الموقف هو جزء من المقترح بشأن برنامج العمل الذي عرضته مجموعة الـ ٢١ على هذا المؤتمر في عام ١٩٩٩ في الوثيقة CD/1570، وهو لا يزال قيد النظر، كما شدد سعادة سفير إثيوبيا. وقد ثبت مرة أخرى أن أعضاء مجموعة الـ ٢١ ليسوا هم من عارضوا الشروع في مفاوضات موضوعية في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن القضايا ذات الأولوية التي حدد المجتمع الدولي أنها كذلك في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن المهم للغاية بالنسبة إلى كوبا التأكد من عدم تحويل المشكلة التي نواجهها اليوم على الأرض نظراً لوجود أسلحة دمار شامل وغيرها من أنواع الأسلحة إلى الفضاء الخارجي لأن ذلك سيمثل زيادة سلبية في نطاقها ومداها.

ولقد عارضت كوبا دوماً سباق التسلح في الفضاء الخارجي وفي أي مكان آخر. ونحن لا زلنا على موقفنا وهو أن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ينبغي أن يكون للأغراض السلمية، وأن منافعه ينبغي أن تصبح حقاً لجميع البلدان من خلال التعاون الدولي، ذلك أن الفضاء الخارجي إرث للبشرية قاطبة. وهناك عدد محدود من الاتفاقات الدولية التي تتناول القضية المعروضة علينا، أبرزها معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. وتنص هذه المعاهدة، فيما تنص، على حظر نشر الأسلحة النووية وأي نوع من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، لكنها لا تنص على شيء مشابه بالنسبة إلى غيرها من أنواع الأسلحة. ولا يوجد صك متعدد الأطراف ملزم قانوناً يحظر نشر أسلحة أخرى غير أسلحة الدمار الشامل في

الفضاء الخارجي. ويزعم البعض أنه ليس هناك ما يدعو إلى وضع صك دولي من هذا القبيل لأنه لا يوجد سباق تسلح في الفضاء الخارجي. غير أنّا نشهد بقلق عملية لعسكرة الفضاء الخارجي، الأمر الذي يوجد ظروفاً تسمح بنشر أسلحة في هذا الفضاء. كما نشعر بالقلق إزاء النتائج السلبية لصنع ونشر منظومات دفاعية تقوم على قذائف مضادة للقذائف التسيارية والبحث عن تكنولوجيات عسكرية متقدمة يمكن نشرها في الفضاء الخارجي، مما ساعد على المساهمة في تعكير الأجواء الدولية المفضية إلى تشجيع نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي. ثم إن إبطال معاهدة إزالة منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية يولّد صعوبات جديدة أمام الاستقرار الاستراتيجي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ومن شأن تنفيذ نظام دفاعي مضاد للقذائف أن يجر إلى سباق التسلح ويؤدي إلى استحداث منظومات قذائف أكثر تطوراً وزيادة الأسلحة النووية.

وتؤيد كوبا اعتماد برنامج عمل متوازن يأخذ في الحسبان أولويات جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ومصالحها، بما في ذلك إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي، الذي يمثل الأولوية القصوى لبلدنا. لقد استمعنا بقلق خلال هذه الأيام للبيانات التي أُبديت أثناء المناقشة التي تدعي أن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح عفا عليه الزمن إذ إنه نتاج حقبة الحرب الباردة، بينما سلط الضوء بشدة في نفس الوقت على اعتماد تدابير عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل على حساب تدابير نزع السلاح. وهناك مقولة منطقية تشدد على أنه إذا كان شيء ما غير موجود، فليس من الممكن أن ينتشر. والسبيل الوحيد لتجنب انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هو إزالتها بالكامل. وتتحمل الدول الحائزة أسلحة نووية مسؤولية أكبر متى تعلق الأمر بنزع السلاح النووي لأنها هي التي تحوزها. والواقع أنه مادامت الأسلحة النووية موجودة، فإن احتمال أن تنشرها تلك الدول قائم. وإذا كان مؤتمر نزع السلاح يتمسك بالمسائل المدرجة في جدول أعماله والتي تعود إلى أيام المواجهة بين الشرق والغرب والتي انفرط عقدها الآن، فإن ذلك راجع إلى أن المشاكل لا تزال قائمة، والأسوأ أنها غدت أكثر حدة منذ زوال التباعد بين الكتلتين.

ولا تدعم كل الدول الحائزة للأسلحة النووية إنشاء لجنة مخصصة لإجراء مفاوضات على نزع السلاح النووي. كما أنها لا ترغب كلها في التفاوض على تدابير محددة وملموسة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتصادَف أن إحدى تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية حالت، في سياق آخر، دون استمرار المفاوضات بشأن وضع تدابير تحقق إضافية لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهو ما أفضى إلى تقهقر ذلك النظام القانوني الدولي خطوةً كبيرة إلى الوراء. وفي المقابل، وُضعت نهوج أخرى أُسند فيها دور رئيس للأسلحة النووية بوصفها جزءاً من استراتيجيات أمنية تشجع على صنع أنواع جديدة من الأسلحة النووية والحجج المؤيدة لاستعمالها. كل هذه الأمثلة وغيرها من الأمثلة التي لم أكن أود ذكرها حتى لا أُطيل عليكم تدلل على أهمية البنود المدرجة على جدول أعمال هذا المؤتمر والحاجة الماسة إلى اعتماد برنامج عمل لمعالجتها معالجة موضوعية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا على بيانه. وبهذا نصل إلى ختام قائمة المتحدثين لدي لهذا اليوم. فهل يرغب أي وفد في أن يتناول الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك.

بهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وسوف تُعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الثلاثاء الموافق ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الساعة ١٠/٠٠ صباحاً في قاعة المؤتمرات هذه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥

- - - - -